



الكوربوراتية ومسألة تنظيم المهنة
وتمثيل المصالح في قطاع الفلاحة في الجزائر

**The Corporatism and the Question of professional
organization and representation of interests in the
agricultural sector in Algeria.**

نعيم شلغوم * ، جامعة سطيف 2

n.chelghoum@univ-setif2.dz

تاريخ القبول: 2025/11/24

تاريخ الاستلام: 2025/10/20

ملخص:

نشأت ظاهرة الكوربوراتية في قطاع الفلاحة مع تطور علاقة الفلاحة بالدولة في البلدان الأوروبية التي أولت اهتماما خاصا للفلاحة يجعلها تستجيب لتطورات الرأسمالية الصناعية، التي أدت إلى ترسيخ ظاهرة الكوربوراتية في هذا القطاع بظهور المنظمات المهنية الفلاحية الممثلة للمصالح للفلاحين والمرتبطة بالدولة، هذا ما مهد الطريق لنشوء منظمات مهنية ممثلة للمصالح، من خلال هذا تم تسليط الضوء على دور المنظمات المهنية في قطاع الفلاحة في الجزائر التي نشأت في ظل النظام الاشتراكي واعتبرت ككيانات تابعة للدولة صممت لتسهيل سيطرة الحكومة عليها، بعد تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق واجهت هذه المنظمات صعوبة في التكيف وفشلت في تحقيق التحول نحو تكريس المهنية وتمثيل مصالح الفلاحين بفعالية، هذا ما يطرح أسئلة تدور حول مدى قدرتها ومساهمتها في تحديث قطاع الفلاحة وتنظيم الفلاحين.

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن عوامل نشوء ظاهرة الكوربوراتية وطبيعتها وأثرها على قطاع الفلاحة في الجزائر، لفهم هذه الظاهرة استخدم منهج المقارنة

* المؤلف المراسل

في الجزائر قياسا بالتجارب الأخرى، كما أستخدم المنهج الوصفي لتبيين طبيعة الكوربوراتية وأنماطها علاوة على المنهج التاريخي لفهم كيفية نشوئها وتطوراتها، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الكوربوراتية مهمة بالنسبة لتحديث قطاع الفلاحة لكن في إطار من المهنية وعدم احتكار التمثيل.

الكلمات المفتاحية: الكوربوراتية - التمثيل - المهنية - الرأسمالية - الاشتراكية.

Abstract:

The phenomenon of corporatism in the agricultural sector emerged alongside the evolving relationship between agriculture and the state in European countries. These states paid particular attention to agriculture, ensuring it remained responsive to developments in industrial capitalism. This, in turn, contributed to the consolidation of corporatism within the agricultural sector, paving the way for structured professional organizations and collective representation of interests. In this, the professional organizations in Algeria's agricultural sector are highlighted: initially established under a socialist system, they have been operated as state-dependent entities designed to facilitate government control. Following Algeria's shift to a market economy, these organizations struggled to adapt, failing to support professionalization or represent farmers' interests effectively. This situation calls into question their capacity and effectiveness, highlighting critical concerns about their role in modernizing the agricultural sector and organizing farmers. This study aims to identify the factors that led to the emergence of corporatism in Algeria's agricultural sector, examining its nature and impacts. To achieve this, a comparative approach was used to analyze the Algerian experience in relation to similar international cases. A descriptive approach was also employed to clarify the concept and various forms of corporatism, while a historical approach helped trace its origins and development over time. The study concludes that corporatism plays a significant role in modernizing the agricultural sector—provided it functions within a framework that promotes professionalism and prevents monopolistic representation.

Keywords: State, Representation, Professionalism, Capitalism, Socialism. □

مقدمة:

أصبح قطاع الفلاحة مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمهام الدولة باعتبار أن الأراضي الفلاحية جزء لا يتجزأ من إقليم الدولة الخاضع لسيادتها وهو الأمر الذي تؤكد عليه مختلف تجارب دول العالم، فمنذ القدم عملت الدولة على التدخل في تنظيم النشاط الفلاحي سواء عبر توزيع الأراضي على الفلاحين أو فرض الضرائب على كبار ملاك الأراضي أو تقديم تسهيلات أو إعانات لطبقة الفلاحين، الذين لعبوا دوراً تاريخياً في تحقيق التطور الاقتصادي لمختلف البلدان وهذا بتحقيق الاكتفاء الذاتي وضمان الأمن الغذائي لشعوبها خاصة في فترات الحروب والأزمات، أين يستخدم فيها الغذاء كسلاح هذا ما جعل توفير الغذاء يمثل جزءاً لا يتجزأ من أمن الدولة ويندرج ضمن صلب مهامها.

من خلال هذا يبدو أن الفلاحة ساهمت في التطورات التاريخية التي مرت بها الدولة وتزامنت معها على اعتبار أن مسألة توفير الغذاء كان منذ القدم مرتبطاً بسيادة وأمن الدولة، وهذا ما يعبر عليه المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محلياً، وعلى ضوء هذا تبرز أهمية تطوير وتحديث الفلاحة من خلال وجود منظمات مهنية يتمتع أعضاءها بالخبرة والدراسة الكافية في ممارسة النشاط الفلاحي وفق أساليب وتقنيات متطورة، وفي هذا الشأن فإن تدخل الدولة في تنظيم القطاع الفلاحي يعد المنطلق الأساسي للتحديث الفلاحي الذي استغرق وممر بمراحل تاريخية أكدت بما لا يدع مجالاً للشك بأن وجود نظام للتمثيل المهني والمصالح يعد حجر الزاوية في ذلك.

وبالنظر إلى العلاقة الوطيدة الموجودة بين الفلاحة والدولة والتي أدت إلى نشوء الكوربوراتية في القطاع الفلاحي لم تأت من فراغ بل ذاتها تطورات تاريخية معقدة أدت إلى خلق روابط الوثيقة بين الدولة - الجماعات ونظام تمثيل مصالح الفلاحين في إطار النظام الرأسمالي وبروز الدولة المتدخلة في البلدان الغربية التي أدخلت الفلاحة ضمن عملية التحديث، ومن خلالها نشأت الكوربوراتية في قطاع الفلاحة وتطورت بالتزامن مع ظهور المنظمات الفلاحية المهنية التي هي من السمات الأساسية لهذا التطور الذي امتد في فترات لاحقة

إلى البلدان النامية، ونتيجة لهذا أبانت تجربتي الدول المتقدمة والدول النامية في تحديث قطاع الفلاحة على بروز أنماط معينة من الكوربوراتية لها دور مهم في هذه العملية التحديثية التي جعلت هذا الفلاحة جزء من النظام الاقتصادي الحديث وباعتباره قطاع إستراتيجي يحظى بدعم من الدولة بهدف ضمان وفرة الغذاء لسكان (الأمن الغذائي)، ولعل أن هذا لا يتحقق إلا بهيكل وتنظيم الفاعلين وتنظيم للدفاع عن مصالحهم وتلبية مطالبهم المهنية وهذا ما يضطلع به نظام التمثيل المهني والمصلي في القطاع الفلاحي ويعكس درجة تطوره وقدرته على ضمان توفير الغذاء لسكان الدولة.

على هذا الأساس نجد أن الجزائر قد خاضت تجربة طويلة منذ الاستقلال في تحديث قطاع الفلاحة لضمان أمنها الغذائي، معتمدة في ذلك على إصلاحات هيكلية بنوية جعلت القطاع الفلاحي مهيكلاً وموَّطر بمنظمات مهنية ونقابة لتمثيل الفلاحين لكنها تطرح مسألة التمثيل ومدى فعاليتها وطبيعة الدور الذي تلعبه في عملية التحديث الفلاحي، وعلى الرغم من أهمية نظام التمثيل المهني والمصلي باعتباره يمثل فاعلين الفلاحين وباعتبارهم قاطرة التي تقود هذا القطاع إلا أن نظام التمثيل هذا أبان على ضعفه وقصوره في تجميع والتعبير عن مصالح الفلاحين، ما يمنعها ذلك من أن تكون كقوة اقتراح لتطوير قطاع الفلاحة ويبدو أن هذا النظام مهيكلاً بأطر كوربوراتية متجذرة في القطاع الفلاحي تجعله خاضعاً للذهنيات والطابع التقليدي السائد في المرحلة الاشتراكية

إستناداً لما سبق تحاول الورقة البحثية الإجابة على التساؤلات التالية: كيف أثرت التطورات التاريخية للفلاحة على نشوء الكوربوراتية في القطاع الفلاحي؟ كيف أثرت الكوربوراتية على نظام التمثيل في قطاع الفلاحة في الجزائر؟ إلى أي مدى يمكن أن يتحول نظام التمثيل المهني والمصلي في قطاع الفلاحة إلى المهنية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات تم استخدام توليفة من المناهج مثل المنهج الوصفي والمنهجي التاريخي علاوة على المنهج المقارن، وفي نظرنا تعد هذه التوليفة ملائمة لموضوع الدراسة وعلى أساسها تم هيكلتها كما يلي:

1. تطور علاقة الفلاحة بالدولة وظهور منظمات المهنية والتمثيلية في قطاع الفلاحة في البلدان الأوروبية.

تعد مهنة الفلاحة نشاطاً هاماً يمارس في المناطق الريفية تتميز بتنوع إنتاجها ونمط تنظيمها الخاص وتنوع أصحاب المصالح فيها (سكان الريف، وسكان المدن، جمعيات الفلاحين، التجار، الصناعيين...) ورغم خضوعها لقيود بنيوية شديدة لا تزال الفلاحة تؤثر في تنظيم الريف وتسييره، كما أنها لا تزال المصدر الأساسي للغذاء، ولهذا شهدت الفلاحة تطورات كبيرة ولفترات طويلة جعلت الدولة تتدخل بأشكال مختلفة باختلاف تطوراتها التاريخية وظروفها الطبيعية والجغرافية، وعلى هذا الأساس جاءت دراسات السياسات الفلاحية ومساهمتها في تحليل السياسات العامة التي ساهمت فيها الدراسات المهمة برسم السياسات الفلاحية في تطوير النظرية في العلوم السياسية والتي تساعدنا على فهم وتبسيط الضوء على جماعات المصالح، وشبكات السياسات، والأفكار المتعلقة بالسياسات العامة، وقد استندت بعض الدراسات الكلاسيكية حول هذه المفاهيم ونقلها إلى دراسة السياسات الفلاحية ما جعل قطاع الفلاحة جذاباً للباحثين المنخرطين في التطوير النظري لهذه السياسات وكيفية صنعها، وأثر الجماعات الفلاحية المنظمة جيداً والمزودة جيداً بالموارد، وظاهرة التدخل الحكومي في تنظيم السوق وإمكانية إعادة توزيع الدخل والثروة بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين (Daugbjerga, 2012, p. 260)

من خلال هذا يبدو أن قطاع الفلاحة يحظى بأهمية وخصائص كبيرة بالنظر إلى التطورات التاريخية التي مر بها وباعتباره المصدر الأساسي لإنتاج غذاء الإنسان، ومنذ قرنين من الزمن شهدت السياسة الفلاحية في مختلف البلدان تطورات مهمة تمحور هدفها حول توفير الغذاء وضمان الإمدادات الوطنية له، ولذلك نجد أن تطور السياسة الفلاحية كانت مرتبطة بالتطورات التاريخية التي عرفتتها الدولة القومية التي حظيت فيها الفلاحة بأهمية متزايدة في كل المراحل التاريخية لتطور الدولة التي تنامي دورها في صنع وتنفيذ السياسة الفلاحية، على الرغم من قوة تأثير الفكر الليبرالي السائد في البلدان الغربية والتغيرات التي مست أدوارها ووظائفها إلا أنها تدخلها في القطاع الفلاحي بقي يشهد توسعاً متزايداً بالنظر إلى عامل التصدير الذي لعب دوراً في

جعل الفلاحة شأنًا من شؤون الدولة، بهذا الخصوص دعا كارل ماركس إلى أهمية توفير الموارد المالية التي هي من صميم عمل الدولة وهذا ما قامت به جميع الدول الرأسمالية في أوروبا الغربية على إقراره، فمنذ القرن 19 قامت هذه الدول بتوفير الإمكانيات والوسائل لتطوير الزراعة الفردية، عبر تأسيس نظام للتأمين الفلاحي في مختلف البلدان وهو الأمر الذي يسمح لنا بالتأريخ لتطور الفلاحة، ولعل أن التطور الصناعي الذي شهدته هذه الدول فرض في كل دولة البحث عن إيجاد إمدادات غذائية رخيصة الثمن، ولعل أن هذه الحاجة كانت مصدر إلهام لجميع الحلول التاريخية التي نفذتها البلدان الصناعية لتوفير الغذاء للأفراد العاملين طوال المراحل المختلفة لسار تراكم رأس المال فيها (Servoline, 1985, p. 169)

وعلى ضوء هذه التطورات التاريخية والتقدم الصناعي والهجرة الريفية التي حدثت في البلدان الأوروبية دخل قطاع الفلاحة ضمن مجال تدخل الدولة من خلال القانون الاقتصادي الذي أدى إلى تنظيم هذا القطاع بعد كل الجهود التي بذلت لتحديثه بجعله مواكبا للتقدم الصناعي، الذي أصبح حتمية وليس خيارا لتوفير الغذاء للطبقة الوسطى حتى تستطيع هذه الطبقة تحفيز الإنتاج في القطاع الصناعي، في هذا السياق لعب القطاع الفلاحي دورا في دفع وتيرة تطور الرأسمالية الصناعية، وبالتزامن مع هذا عرفت حركات الفلاحين نموا من حيث الحجم والقوة في كل من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية منذ العقود الأخيرة من القرن 19 وكنتيجة لهذا هذا نالت الفلاحة قسطا وافرا من اهتمام المختصين والدارسين في مجال السياسات العامة، والذي فرض تحليل العلاقات بين الدولة وقطاع الفلاحة عبر العودة إلى عصر "ما قبل الحداثة" ومرحلة تشكل المجتمعات الرأسمالية وتحولها الجذري، وعلى هذا الأساس نجد فكرة مميزة تمثل صلة ربط بين الدولة والفلاحة من حيث النشأة والأصل، حيث أدى تطبيق العلوم والتكنولوجيا على وسائل الإنتاج الزراعي خلق ظروف مواتية وجيدة للمجتمعات الرأسمالية بتكثيف عمل الفلاحين وتحفيزهم على الاستمرار في استغلال الأراضي، وقد سمح هذا الشكل من الإنتاج باستمرار زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحقيق انخفاض نسبي في أسعار المنتجات الزراعية فهذا النمط من الإنتاج كان مفيدا للمجتمع الصناعي والذي يتطلب وجود إدارة اجتماعية

محددة لإعادة إنتاج نفسه بتعميم الملكية الصغيرة ولهذا تم اتخاذ تدابير تسهل من امتلاك بعض الأفراد للأراضي وصادرة ملكية أفراد آخرين علاوة على التحكم في الهجرة الجماعية من الريف، وبالمعنى الرأسمالي كان تحقيق الربح لا يضمنه نظام الأسعار المنتجة الزراعية وإنما بتطوير الزراعة العائلية غير القادرة على مراكمة رأس المال بشكل مستقل إلا بدعم الدولة الذي أصبح ضرورياً ويقدم بأشكال مختلفة، وفي هذا الصدد نجد جميع البلدان الرأسمالية الصناعية وعلى مدى قرن من الزمن هيمن فيها هذا النمط من الإنتاج الزراعي الذي يعتمد على إنشاء مجموعة من المؤسسات بمختلف أشكالها (التعاون، والتبادلية، والنقابية، والإدارة العامة) ومن خلالها يتم إدارة العلاقات المعقدة بين المجتمع الصناعي والإنتاج الزراعي وفق أطر فنية واجتماعية واقتصادية تضمن زيادة الإنتاج من سجمة مع الأشكال المحددة للإنتاج الزراعي (Servoline, p. 170)

1.1 تطور علاقة الفلاحة بالدولة في فرنسا:

في سياق هذا التطور التاريخي الذي مرت به في البلدان الصناعية الرأسمالية تعتبر فرنسا حالة استثنائية صيلة باعتبارها بلد ذات طابع زراعي وهذا ما رسخته الثورة الوطنية منذ بداية القرن 19 ولا يزال إلى اليوم يحتفظ بمكانة كبيرة للفلاحة في الوعي الوطني الفرنسي، ذلك أن الفلاحة واجهت ولادة الرأسمالية الفرنسية: التي اكتسبت أهمية كبيرة في ثورة 1789 والتي حددت مصير فرنسا وأوروبا، إلا أن هناك تداول خاطئ شائع يتمثل في الاعتقاد بأن الثورة الفرنسية أدت إلى تحرير الفلاحين الفرنسيين (Servoline, p. 181)، ذلك أن النموذج التثموي "الذي اختارته" فرنسا منذ أواخر القرن 19 يعتمد على التوسع الدولي لرأس المال المصري وليس على تصنيع البلاد، حيث لم يؤد التقدم الصناعي إلى إحداث تحول عميق في الوسط الفلاحي الريفي وهذا ما يعكس التوجه السائد آنذاك وهو بقاء واستقرار الفلاحين في الوسط الريفي الذي جعل سياسات الفلاحية تحافظ على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في العالم الريفي، حيث لم يتم إنشاء وزارة للزراعة إلا في عام 1881 بعد فصلها عن وزارة التجارة وهذا ما يمثل شاهداً على رسخ الطابع البدائي والأولي للزراعة الفرنسية، ولذلك فقد جاء هذا إنشاء هذه الوزارة عاكساً

لتصور الجمهورية الثالثة الوليدة آنذاك والتي كانت تهدف إلى إظهار اهتمامها بالفلاحين، لهذا اتخذت تدابير كان لها تأثير ملموس في قطاع الفلاحة تتمثل في تعميم رؤساء أقسام الزراعة على مستوى القطر الفردي التي يشغلها أساتذة الزراعة الذين كان دورهم يتمحور حول تقديم التعليم الفلاحي في المدارس العادية لنشر وتعميم "الثقافة الفلاحية" بهدف تحديث الوسط الفلاحي، ورغم من هذه الماساعي المبذولة آنذاك إلا أن الفجوة كانت كبيرة بين خطاب الدولة حول الفلاحة من جهة و ضعف الموارد المخدصة لها من جهة أخرى، ومع أن النخب السياسية في ذلك الوقت سواء كانت مؤيدة للجمهورية أو معارضة لها كانت شديدة الاهتمام بالفلاحة باعتبارها قضية مركزية أين كانت جميع النخب تدعو إلى وضع مصالح الفلاحين على رأس اهتماماتهم لكن في الوقت نفسه لم يؤثر هذا الخطاب السياسي على السياسة الفلاحية بصورة فعلية فقد بقيت أقلية صغيرة من سكان الريف (الفلاحين) دون تحسين وضعهم وبقي دون المستوى المطلوب، ولعل أن هذا الوضع ناتج عن التصور التنموي المعتمد آنذاك الذي لم يعبر أي اهتمام للفلاحة إلا بشكل هامشي فقط. "طلبات" القطاع الاقتصادي الموجهة إلى هذا القطاع كانت تتعلق بهدف الحد من الواردات الفلاحية (تحقيق الاكتفاء الذاتي) وتعبئة مخدرات الفلاحين لجعلهم قادرين على خلق رأس المال وزيادة الإنتاج الذي تجاوز الاحتياجات المحلية، ونتيجة لهذا برز توجه ممنهج ومقصود يندرج مع التصدي لسياسة تحديث الفلاحة وإلى غاية سنة 1940 كانت السياسة الفلاحية الفرديسية يطغى عليها الطابع التقليدي المحافظ حيث كان النشاط الفلاحي منغمسا في عالم ريفي تقليدي غير متأثر بالحدثة وتقسيم العمل الذي كان سائدا في القطاع الصناعي، وقد تزامن هذا مع وجود خلفية سياسية معادية للهجرة والنزوح الريفي إلى المدن الصناعية حيث تم الحد من هذا النزوح بفرض رسوم جمركية مرتفعة، لكن ما يثير الغرابة اليوم أن هذه التدابير لم تشجع على تحديث الفلاحة بل كانت متسقة ومتماشية مع الثقافة التقليدية السائدة في المجتمع الفرديسي التي تعتبر الفلاحة بدون مكانة وبدون دور (Muller, 2009, pp. 37-39)

وتبعاً لتحليلات الباحث الفرديسي "بيار مولر" (Pierre Muller) رائد نظرية المرجعيات في السياسة العامة الذي قدم تحليلات مفصلة حول التطور والتغير

الذي مس السياسة الفلاحية في فرنسا باعتبارها مجالاً حيويًا لتدخل الدولة، فقد سادت هذه النظرة التقليدية حتى مطلع القرن العشرين أين بدأت السياسة الفلاحية تعرف تحولات جوهرية منذ سنة 1914 وقد مر ذلك على مرحلتين وهما: المرحلة الأولى تمتد من سنة 1914 حتى مطلع عقد الستينيات بدأت السياسة الفلاحية الفرنسية تشهد تحولاً من خلال إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمنظمات المهنية الفلاحية وخلال هذه السنوات تم تطبيق سياسة جديدة تشجع على تحديث المزارع وإلى زيادة مشاركة اتحادات المزارعين في السياسة الجديدة، أما بالنسبة للمرحلة الثانية فتبدأ من سنة 1981 وهو العام الذي عرفت فيه هذه السياسة القطاعية تغييراً في أهدافها ويمكن ملاحظة ذلك في الآليات التي أحدثت تغييراً جوهرياً في السياسة الفلاحية منذ سنة 1960 وتزامنت أيضاً مع تغيير السياق الأوروبي وتزايدت متطلبات التنافسية من جهة، وتزايدت أهمية حماية البيئة من جهة أخرى، وهذا ما فرض على فواعل وشركاء السياسة الفلاحية وضع "مرجعية" جديدة (Pierre, 2000, p. 39)، وخلال هذه المرحلة عرفت الفلاحة الفرنسية تطورات كبيرة تتمثل في تحديث الفلاحة وما يجسد ذلك نشوء علاقات مهنية قوية بين الدولة والمنظمات الفلاحية (Muller, P. E., 1987, p. 80).

علاوة على هذا كان لإنشاء وتطور "الصندوق الوطني للتأمين الفلاحي" آثار كبيرة على تحديد طبيعة الدولة ودورها ليس فقط على تمويل الإنتاج الفلاحي، وإنما أصبح لدى جهاز الدولة نفسه يعد بمثابة "دستور الطبقة الحاكمة" الذي من خلاله تم إدماج وضم المنظمات الفلاحية المهنية في أجهزة الدولة، كما يشير هذا يظهر إلى تطور وتنامي الوعي السياسي السائد حالياً في الغرب الذي أخذ بعداً يعكس بصورة قوية "مناهضة الرأسمالية" والذي يعبر عنه سياسياً بالسياسية الاجتماعية الذي تمثله أحزاب "اليسار" وخطاباتها الطوباوية المناهضة للضرائب، وعلى ضوء هذا تم التمييز بين صغار المنتجين بشكل عام وبين الفلاحين بشكل خاص وخلق سلوك يقوم على تمجيد حرية واستقلال المنتج الفردي الذي تم دمجها وبطريقة سلسة ضمن إطار الدولة التي تقوم بسلطة وصائية وسلطة قضائية عليها تضطلع بحماية الصغار والضعفاء من ممارسات الكبار "غير العادلة" (Servoline., p. 172).

إلى جانب هذا أشار الباحث الفرنسي "جون كيلر" في تحليله الميداني حول تطور العلاقة بين الدولة وجماعات المصالح في القطاع الفلاحي الفرنسي منذ سياسات التحرير وحتى عهد الرئيس "جيسكار ديستان" كانت هذه العلاقة تعود إلى المحاولات الأولى لحكومات ما بعد الحرب العالمية الثانية لوضع سياسات وشبكات سياسية وفق شروطها الخاصة، لكن بدلا من نشوء منظمات موالية أفضى ذلك إلى قيام "وحدة نقابية مضادة للدولة" ومع قيام الجمهورية الخامسة التي يصفها "جون كيلر" بمرحلة "الإدارة المشتركة" وبروز "الكوربوراتية"، وهنا يشير إلى الأسس المفاهيمية والنظرية للكوربوراتية وتقييم تطوراتها المستمرة من حيث تفاعل متغيرات رئيسية تمثل دعامة لقيام نظام للوساطة المهنية والمصلحية سمحت بظهور: الأنماط التنظيمية، وسياسات جماعات المصالح الداخلية، وتغير المطالب والسياسات، وتغير أولويات الدولة، وعلى ضوءها أولى هذا الباحث اهتماما خاصا لسياسات العضوية في الاتحاد الفرنسي للفلاحين (FNSEA) والضغوط التي مارسها على منافسيه، وهذا ما ساعد جون كيلر على تتبع حقيقة التوترات الداخلية في هذه المنظمات عبر المفاوضات الكوربوراتية التي ترتب عنها "مكاسب وخسائر"، ومقابل هذا أشار كيلر إلى قدرة الاتحاد الوطني لعمال الكهرباء في الحفاظ على مكانته التمثيلية الاحتكارية على الموارد - القانونية والمالية والتنظيمية □ من خلال علاقته الوطيدة بالدولة، ولكن المشكل المطروح بحسب هذا الباحث: "انه لا يمكن معالجة التوترات الدقيقة بنفس القدر التي تولدها هذه العلاقة داخل كيان الدولة نفسها وفي أوساط المسؤولين السياسيين عنها"، وهذا التحليل يكشف عن التعقيد التي تشوب مسألة الوساطة المهنية وتمثيل المصالح في قطاع الفلاحة، وهذا ما يحتاج دراسة معمقة للقطاعات على حدة أو بالمقارنة، بدلا من إصدار تعميمات شاملة حول أنماط العلاقات بين الدولة وجماعات المصالح على المستوى الكلي، وبخصوص الحالة الفرنسية يؤكد هذا الباحث على أن عملية الوساطة في المصالح في فرنسا كما هو مفترض دائما لا تأخذ بالضرورة وبصورة دائمة نمطا "تعدديا" (Keeler, 1987, p. 369)

2.1 تطور علاقة الفلاحة بالدولة في ألمانيا:

لقد عرفت التجربة الألمانية في الفلاحة تطورات كبيرة مع توحيد الإمبراطورية الألمانية والتي وجدت نفسها تجمع بين منطقتين تنتميان إلى نظامين زراعيين متعارضين: نمط فلاحى سائد في الغرب كان يسم إلى حد كبير الفلاحة الرعوية الريفية، ونمط فلاحى في شرق الأراضى البروسية الكبرى اندمج في وقت مبكر جدا مع واحدة من أكثر مناطق توسع نشاط الرأسمالية الصناعية في إطار الإمبراطورية الألمانية البروسية بوضع نظام حمائي استفاد من خلاله ملاك الأرض والنبلاء من اليونكرز البروسيين، وهذا نتيجة وجود نظام إداري إقليمي لا مركزي سمح لهم بالعيش في حياة أفضل حتى نهاية الحرب الثانية سنة 1945، ولعل أن هذه الحماية التي يتمتعون بها كانت نتاج الدور الذي لعبوه داخل جهاز دولة "الرايخ" والذي سمح لكبار الفلاحين من تولي مسؤوليات كبيرة داخل جهاز البيروقراطية والجيش، وقد ساعدتهم هذه الظروف الاستثنائية على بقائهم وازدهار أنشطتهم الفلاحية وهذا ما جعل المهتمين بمجال الفلاحة المعاصرة صريحين يعتبرون أنهم قدموا نماذج متطورة للفلاحة الألمانية معتبرين أن الفلاحين البروسيين ملاك الأراضي كانوا بالنسبة للحركة الاشتراكية محل إعجاب وكره في آن واحد (Servoline, p. 166)، وبالتالي ارتباط الفلاحة بالدولة في التجربة الألمانية لم يكن ارتباطا عسريا مقارنا بالتجربة الفرنسية ذات الطابع الفلاحى على اعتبار أن ألمانيا يغلب عليها الطابع الصناعى ولهذا كان التوجه نحو تحديث الفلاحة مبكرا والذي بدأ مع بداية الثورة الصناعية وتزامن مع توحيد الإمبراطورية الألمانية جعل الفلاحة تقطع أشواطاً مهمة في عملية التحديث.

في هذا السياق نجد مسألة تحديد استراتيجيات التحديث الفلاحى في ألمانيا تعود إلى أواخر القرن 19 وأوائل القرن 20 والتي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالقضايا السياسية المتوترة في ذلك الوقت المتسمة بتعارض المصالح الفلاحية والصناعية، وتنافس الأحزاب السياسية وجماعات المصالح وتسارع وتيرة التحديث الاجتماعى والاقتصادى في ألمانيا، حيث كان العقد الأخير من القرن 19 فترة حاسمة في تطوير السياسة الفلاحية التي شهدتها الكثير من البلدان الغربية مثل الولايات المتحدة وكندا، وفي هذه الفترة شهدت ألمانيا أيضاً تطورات في

عضوية منظمات الفلاحين وتنامي التطرف في مواقفها نتيجة تسييس الفلاحة ما ترك آثار عميقة على الشؤون العامة، وقد كان الحدث الرئيسي المؤثر يتمثل في تأسيس "الرابطة الزراعية" سنة 1892 وعلى عكس جماعات المصالح الفلاحية السابقة دخلت هذه الرابطة مباحثاً شديدة في غمار السياسة الانتخابية ببرنامج وأيديولوجية عقائدية (و صفها البعض بالديماغوجية) منذ سنة 1892 وحتى إقرار قانون التعريف الجمركية الألماني سنة 1902 أين كانت الفلاحة القضية الأولى في السياسة الألمانية (Fairbairn, 1991, p. 10).

وبالتزامن مع هذا عرفت منظمات الفلاحين نمواً من حيث الحجم والقوة منذ هذه الفترة وهذا ما يعتبره المؤرخ الألماني "هانز يورغن" في تحليله لهذا التطور الموازي أنه جاء كاستجابة لتغيير دور المجتمع الزراعي وتزايد أهميته في الاقتصاد صادات الصناعة الناشئة، ونتيجة لهذا التطور أخذت فيه الحركة الفلاحية الألمانية طابعاً سياسياً واجتماعياً خاضت فترة من المعارك العاصفة حول التعريفات الجمركية ومسألة دعم وتمثيل الفلاحين، وكما يشير هذا المؤرخ إلى حقيقة أنه في تلك الفترة كان هناك انطباع سائد بأن الفلاحين الألمان خاضعين لهيمنة مصالح كبيرة ومحافظ، إلا أن هذا القول غير صحيح فالفلاحين في احتجاجاتهم المشتركة كانت تتدرج ضمن الوعي المشترك مع الفئات الأخرى التي تطالب بالتمويل الكبير والرأسمالية والنخب الحضرية، ولهذا فقد كانوا لا ينظرون إلى مصالحهم الخاصة بمنظور فردي أو طبقي لذلك صاغوا أهدافهم في إطار المصالح القطاعية، علاوة على هذا كانت للفلاحين هيئاتهم وتنظيماتهم المستقلة التي لم تكن خاضعة لسيطرة كبار الفلاحين الذين وافقوا في عمومهم ولأسباب وجيهة (النافذين داخل الأجهزة البيروقراطية) على سياسات الحماية والدعم التي قدمت للقطاع الزراعي ككل (Servoline, p. 166).

وبالتالي قوة التنظيمات المهنية الفلاحية الألمانية تستمد من بروز نقاش مبكر والقوي حول الاستراتيجية التحديث الفلاحي في ألمانيا والذي يعود إلى أواخر القرن 19 وبداية القرن 20 والذي ارتبط في ذلك الوقت ارتباطاً وثيقاً بالفضايات السياسية التي تثار داخل أجهزة الدولة نتيجة تمثيل الفلاحين في

دواليبها وتعدد التنظيمات الفلاحية، علاوة على مساهمة الثورة الصناعية في تحديث القطاع الفلاحي مبكرا .

وفي ظل هذه التطورات التاريخية التي شهدتها الفلاحة الألمانية يمكن ملاحظة تجليات نشوء الكوربوراتية على ألمانيا الغربية وعناصرها الكلية التي تعود جذورها إلى تأسيس الإمبراطورية الألمانية الثانية (1871) وامتد تأثيرها حتى إلى مرحلة انقضاء ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية التي قامت على إرساء النموذج التعاوني الذي يشار إليه أحيانا باسم "الكوربوراتية المجتمعية" أو "الكوربوراتية الجديدة" وهو النمط السائد فيها طيلة فترة ما بعد الحرب الثانية ويقوم هذا النموذج على تفاعل قطاع الأعمال والعمال والحكومة على المستوى الوطني، وبتعبير أدق تمثل الكوربوراتية الكلية دور الحكومة في تنسيق تفاعلات بين مختلف الجمعيات والمنظمات المهنية الممثلة للعمال ولرجال الأعمال (Koch, 1991, pp. 03-04)، ولهذا فإن تفسير تطور الفلاحة في ألمانيا ليس فقط من منظور بنيوي الذي يركز على دور النخبة الفلاحية وسياسة الدولة الحمائية، ولكن هناك تفسير آخر لتطور الفلاحة الألمانية وهو التفسير الأقدم والأعمق الذي ينطلق من اقتران التطور الصناعي والتكنولوجي مع الظهور المبكر للتنظيم التعاوني للفلاحين.

3-1 تطور علاقة الفلاحة بالدولة في بريطانيا:

تعد بريطانيا العظمى في القرن 18 أول دولة قامت بتطوير الفلاحة باعتبارها على التقدم التقني في مجال زراعة الحبوب والأعلاف ومختلف المحاصيل الزراعية علاوة على تطوير مختلف الأنواع الحيوانية، في هذا الصدد ساهمت الموجة الأولى من الثورة الصناعية في تشجيع الزراعة التي مكنت الفلاحين من تسويق محاصيلهم في المناطق الحضرية ووفرت الغذاء للسكان، وفي هذا الشأن اعتبر "كارل ماركس" النموذج البريطاني أنه من بين النماذج التي قطعت أشواط مهمة في تطوير القطاع الفلاحي وهو بمثابة النموذج المكتمل للزراعة "الرأسمالية" مؤكدا في هذا السياق بأن "جميع بلدان أوروبا الغربية الأخرى ستأخذ هذه المسار"، وقد حقق نمط الزراعة الحضرية في بريطانيا مردودية إنتاجية عالية لكنها لم تتردد في التضحية بهذا النمط عندما ظهرت حلول أكثر فائدة، وكان هذا بمثابة رفض أن يكون إنتاج الغذاء مصدرا لثراء

القطاع الخاص وملاك الأراضى، أين قامت حكومة التاج على تجنب ظهور طبقة ملاك الأراضى ضي غير المنتجة بتحويل جزء كبير من الدخل القومي الذي يأتي من إيجار الأراضى وعدم السماح بتراكم رأس المال لدى هذه الطبقة، وهنا اعتمدت أشكال من التنظيم الاجتماعي المتنوعة تضمن تخفيض ضرائب سببا في أسعار إيجار الأراضى ضي (كدخل الطبقة الاجتماعية) وإلى تمتين أوضاع صر العائلة الفلاحية وضمان حقوقها في استغلال الأراضى سواء بتوسيع الملكية المباشرة أو عن طريق تأجيرها لها (Servoline, p. 169)

لكن مع نهاية القرن 19 بدأت الزراعة الحضرية في بريطانيا بالتدهور ولا تستطيع الاستجابة للنمو السكاني المتزايد في المدن الكبرى، ونتيجة لهذا بدأت الطبقة الصناعية تهتم بسياسة "الغذاء الرخيص" لتحقيق توازن الأجور مع قطاع الصناعة والتي قامت بنقض اتفاقها مع طبقة ملاك الأراضى وأصحاب المشاريع الزراعية مما أحدث ذلك شرخا بين القطاعين، وفي هذا السياق ألغت الحكومة البريطانية نظام الحماية في الفلاحة بالتزامن مع قيام الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الزراعية الأخرى في أمريكا اللاتينية كالأرجنتين والأوروغواي فرض إعادة هيكلة الشاملة للنظام الفلاحي الذي كانت بريطانيا مهيمنة على أسواقه هذا ما جعل هذه البلدان آنذاك تتجه لسياسة التصدير الزراعي المبنية على "القمح الرخيص" تتحكم في سلاسل الإمداد، وضمنت لبريطانيا العظمى إمدادات للقمح والمنتجات الزراعية بأقل تكلفة ممكنة وجعل هذه الأخيرة تهمل نمط الزراعة الحضرية وتراجعت عن دعمها بعد عام 1880 نظرا للتأثير القوي لسياسة "الغذاء الرخيص"، ولعل أن هذه السياسة كانت لها عواقب وخيمة على بريطانيا في فترة اندلاع الحرب العالمية الأولى وجعلتها غير قادرة على ضمان أمنها الغذائي وتراجع حجم إمداداتها الوطنية للغذاء التي لا تضمن سوى مدة 125 يوما من السنة (Servoline, p. 165)

وهذا ما أدى مع نهاية الحرب العالمية الأولى إلى اندماج الاتحاد الوطني للفلاحين (NFU) في بريطانيا بشكل كامل في عملية وضع السياسات ويمكن تفسير استجاباته المتطورة لانتقادات للمشكل المزمنة واختلالات السياسة الفلاحية البريطانية، مما فرض إبرام الصفقة التجارية بين الدولة وهذا الهيكل التمثيلي، ومن خلال هذا نشأت علاقات مع وزارة الزراعة والثروة السمكية

والأغذية لكن في إطار السياسة الإنتاجية السابقة، في ضوء الحاجة إلى توسيع إنتاج الغذاء في فترة ما بعد الحرب مباشرة وهذا ما شكل فائدة متبادلة واضحة لكلا من الفلاحين والحكومة على حد سواء، وعلى الرغم من هذا وجدت الفلاحة البريطانية نفسها ضحية لنجاحها الباهر ففي عام 1939 وجدت بريطانيا نفسها تستورد أكثر من 70٪ من قمحها، ولكن في فترة ما بعد الحرب وبالضبط مع حلول عقد الثمانينات لم تستورد سوى 12٪ في عام 1984 أين كان القمح البريطاني يعرف فائضا في المعروض نظرا لتضاعف نسبة الإنتاج إلى ثلاثة أضعاف خلال هذه الفترة، ولم يعد التوسع المطرد في إنتاج السلع الأساسية ضرورة ملحة في صنع السياسة الفلاحية لكن الأولويات حاليا تتمحور حول الحد من الإفراط في الإنتاج، وتنويع المزارع الزراعية لتلبية متطلبات السوق والمستهلكين الجديد (Ortega, 1995, p. 141).

من المفيد التذكير أن ما يميز التجربة البريطانية أن الفلاحة العائلية تعد عنصرا مهما فيها حيث ترتبط طبيعة الإنتاج المتخصص بالفلاحين العائليين المرتبطين أيضا بالتنظيمات النقابية الموجودة في الإدارة السياسية للاقتصاد الفلاحي، هذا ما جعل نقابات الفلاحين تمثل شكلا قويا من أشكال تمثيل الفلاحين أمام الحكومة وفي الوقت نفسه وسيلة لتنظيم الأعضاء من خلال تنفيذ عدد من السياسات التحديثية (Winter, 2008, p. 106)، ونتيجة لهذا أصبحت الفلاحة في بريطانيا تتمتع بمكانة متميزة في السياسة وحتى في الثقافة الوطنية ولهذا وصفت العلاقة بين الفلاحة والدولة بأنها علاقة كوربوراتية، وتعود أصل نشأة هذه الكوربوراتية إلى تزايد سيطرة الدولة على الفلاحة خلال فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وبعدهما، وقد شكلت الهياكل والمنظمات التي نشأت آنذاك أساسا لتحول علاقة الفلاحة بالدولة مع تولي الصناعة مسؤولية أكبر في تحديث وتنظيم الفلاحة، وفي هذا الصدد برز وعي عام ومتزايد بأن الفلاحة هي القطاع الأكثر تنظيما ودعمًا من الدولة في الاقتصاد، وأن تدخل الحكومة كان له آثار كبيرة على انخفاض أسعار الغذاء وتوافره علاوة على اعتماد المعايير الغذائية وهو الأمر الذي أدى إلى رفاهية المجتمعات الريفية نظرا لتوطد العلاقة بين الدولة والفلاحين والتي أصبحت محل اهتمام الرأي العام البريطاني رغم تشكيك بعض المهتمين بنشوء

الكوربوراتية ضمن الهيكل التمثيلي للسياسة الفلاحية البريطانية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (COX, 1987, p. 73).

ونتيجة لهذا بدأت الدولة تنتهج توجهها لتحديث وتنمية الفلاحة بإشراك المنظمات الفلاحية في هذه العملية، ومن خلال هذا أصبح ينظر إلى عملية صنع القرار في السياسة الفلاحية في بريطانيا على أنها تمثل حالة "تقليدية" من حالات الهيمنة الجماعية، وهنا وصفت العلاقة بين وزارة الفلاحة والاتحاد الوطني للفلاحين بأنها تمثل "هيمنة جماعية" في جوهرها، لكن في المقابل هناك من يرى بأن العلاقة بين وزارة الزراعة والاتحاد الوطني للفلاحين على أنها مثال آخر من العلاقة الوثقى بين هذه الجماعة والحكومة، وبهذا المعنى عملية صنع السياسة الفلاحية البريطانية أصبحت تحكمها روابط وثيقة بين صانعي السياسات وممثلي الفلاحين مما يفتح النقاش حول نمط الكوربوراتية السائدة في قطاع الفلاحة هل هو عضوي أم تعددي؟ (JL MURDOCH, 2025, pp. 68-69)

استنادا لما سبق يبدو أن الفلاحة في البلدان الغربية المتقدمة عرفت تطورات كبيرة حدثت على مستوى المنظمات المهنية التي خلقتها السياسة الفلاحية للدولة في كل بلد، علاوة على دور الفلاحين العفوي في تنظيم أنفسهم بصورة ذاتية وانضباطهم داخل هذه المنظمات المستقلة ذاتيا وتمتعها بالاستقلالية التامة، وقد أدى التطور الكبير للمنظمات المهنية الفلاحية إلى تراجع تدخل الدولة وفك الارتباط بها وجعل تدخلها ينحصر في ممارسة دور الحكم والمنظم، وهذا ما يؤكد "بيار مولر" مجادلا بأن الدعم الذي حظيت به الفلاحة يعود إلى طبيعة السياسة الفلاحية بحد ذاتها التي تتضمن في ثناياها السمات الخالصة للدولة المتدخلة، حيث تمثل هذه السياسة جانبا من نشاط الدولة كمنظم عام لإعادة إنتاج والتشكيل الاجتماعي وفق أنماط تحقق التكامل بين المستويين القطاعي والشامل للسياسة الفلاحية.

ومن خلال هذا التطور تم استبدال الفكرة التقليدية الموحدة للقطاع الفلاحي بفكرة جديدة وهي الاعتراف بالمنظمات الفلاحية وتعددها والتي تضطلع بمهمة التمثيل والدفاع عن مصالح الفلاحين ومصالح المنتجين المتخصصين، وهو الأمر الذي أدى إلى نشوء صراعات جديدة بالتزامن مع تسارع

ديناميكية الاندماج الكبير والكلي للفلاحة في الأسواق والمجمعات الصناعية الفلاحية التي خلقت علاقة وثيقة ومعقدة بين المنتجين وأصحاب الصناعات الفلاحية، ومن خلال هذا أصبح تعريف مصالح الفلاحين مرتبطة بدرجة اندماج كل منتج فلاح مع الصناعات تبعاً للوضعية الاجتماعية لكل منتج الذي له أشكال معينة مرتبطة بالمنطقة التي يوجد فيها المنتجين والإنتاج والمنتج (Ortega, p. 156)

وفي ظل هذه التطورات التي شهدتها الفلاحة في البلدان الغربية الناتجة عن الثورة الرأسمالية الصناعية نشأ النموذج الفلاحي الجديد الذي تبلور نتيجة لعوامل عديدة منها الابتكارات الصناعية التي حفزتها الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، والتي أدت إلى تطبيق التقنيات التكنولوجية الممتدة في الصناعات الثقيلة وشركات الكيماويات والبذور في القطاع الفلاحي، علاوة على هذا لعبت عملية التدويل المكثفة لرأس المال المتعدد الجذريات المعروفة باسم الثورة الخضراء دوراً في نشر معايير علمية وتقنية جديدة للفلاحة أدت إلى زيادة كبيرة في الإنتاجية الفلاحية باستخدام البذور المنتقاة وزيادة استخدام الآلات والمواد الكيميائية والأسمدة والمبيدات الحشرية، وقد لقيت هذه الحزمة التكنولوجية المطبقة على نطاق واسع خلال عقد الستينيات بسبب الدور الذي لعبته مراكز البحوث الزراعية الدولية التي قامت بتطوير منهجيات البحث لاكتشاف وتحسين الأصناف النباتية ومختلف الفصائل الحيوانية الجديدة (Ortega, p. 147)، تجدر الإشارة هنا أن هذه التطورات حدثت تحت إشراف الدولة التي ازداد اهتمامها بالقطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي والذي فرض عليها تدخلاً مباشراً وبشكل متزايد وفق آليات وأشكال مختلفة من الدعم مثل التأمين بسعر مخفض والمجانبة في بعض الأحيان، كما يعتمد تطوير الإنتاج الفلاحي على وجود صناعة قوية (الصناعة التحويلية) بالتركيز على الصناعات الزراعية والغذائية بما يتوافق مع تغيير في أساليب التسويق وتكوين السلاسل الإمداد الغذائية إلى جانب تشجيع الإنتاج الحيواني وتكثيفه خاصة ما يتعلق بإنتاج الحليب ومشتقاته، وكنتيجة لهذا التطور تطلب الأمر تطوير برامج التحديث الفلاحي ورعاية الدولة لها عبر تدخلها المتزايد في تنظيم وتخطيط الإنتاج وغزو الأسواق.

على ضوء هذه التطورات تبلور النموذج الأولي للسياقات الفلاحية الحديثة الذي نشأ وفقاً لتطورات الرأسمالية الصناعية في البلدان الغربية التي أحدثت القطيعة مع النظام الزراعي الإقطاعي وأدى إلى تشكيل الطبقة البرجوازية التي ولدت من رحم تطور الصناعة وتوسع المدن، ومهد ذلك تدريجياً الطريق لظهور "نموذج الزراعة الحديثة" الذي يتسم بخصائص أساسية تتمثل في الاستغلال الفردي للإنتاج الفلاحي المستمد من الممارسات التقليدية للفلاحة، وتحرير الفلاحين الفرادى، والتخطيط للإنتاج الزراعي وتكثيفه وتزايد الناتج وتطور التخصص في الزراعة وتقسيم العمل بين المزارع، استخدام المكننة وكذلك استخدام الطاقة البخارية وطرق لتحسين مردودية الأراضي، استخدام الأسمدة الصناعية.

يفهم من هذا أيضا أن هذه التجارب الفلاحية كانت مرتبطة بشأ وتطور الدولة التي رافقت تطور السياسة الفلاحية أين أوجدت أجهزة ومنظمات فلاحية بصورة آلية لأداء مجموعة من المهام ومنها وضع سياسات فلاحية حديثة والتي أصبحت تمثل مجالا خاصا بالدولة عاكسة بذلك طريقة تشكيلها وتطورها، هذا ما فرض تنظيم القطاع الفلاحي نظرا لأهميته في توفير الغذاء بأقل سعر ممكن وضمان أمن الإمدادات الوطنية، وكنتيجة لهذا برزت المنظمات الفلاحية لتمارس مهمة الوساطة والتمثيل المهني لخلق ما أسماها "بيار مولر" المرجعية القطاعية للسياسة الفلاحية التي جعلت صانع القرار يدرك مشكلات ومتطلبات هذا القطاع، الذي يستلزم وجود نموذج حديث للسياسة فلاحية تقوده الدولة وجعلت من الفلاحة شأنا وطنيا خالصا، وكما أبانت التطورات التاريخية للسياسة الفلاحية أنها مرت بمراحل متدرجة ومتفاوتة بحسب ظروف كل بلد، إلا أن الملفت للانتباه أن الدولة لعبت دورا حاسما في سياق هذا التطور الذي جعل قطاع الفلاحة مجالا حيويا وأصبح أمرا مرتبطا بسيادة وأمن الدولة وهو الأمن الغذائي الذي يعتبر محدد المدى قوتها في الحفاظ على سيادتها واستقرارها السياسي والاقتصادي.

2. ماهية الكوربوراتية وطبيعة تنظيم المهنة وتمثيل المصالح في قطاع الفلاحة.

أدت فكرة التقسيم القطاعي للسياقات العامة تدريجيا إلى بروز الأهمية المحورية للدولة في الاستجابة للمصالح الاجتماعية والاقتصادية وفي تنظيم الحوار

الاجتماعي، وقد هذا أدى إلى تشكل منظمات كوربوراتية مهيكلية (المنظمات والنقابات العمالية ومنظمات أرباب العمل) لها علاقة وطيدة بالدولة تحظى باعترافها وتعمل على تنظيم المهنة واحتكار التمثيل المهني في قطاعات معينة وقيامها بالمساومة والتفاوض وإبرام اتفاقات مع الدولة باسم هذا التمثيل المهني (Gaudin, 2004, p. 134)، في هذا الصدد أدى هذا النمط من التنظيم والتمثيل المهني للمصالح إلى ظهور شكل من أشكال سيطرة الدولة وتحكمها وبروز نشاط جماعات المصالح من خلال ظاهرة الكوربوراتية التي تعبر عن العلاقة بين المصالح والوسائل المتبادلة بين الدولة والجماعات ذات الطابع الوظيفي والمهني (المنظمات المهنية) بلور إطار نظامي يقوم بحل الصراعات بين الجماعات بواسطة ممثلي المجتمع "خدام الدولة".

1 - مفهوم الكوربوراتية :

تفهم الكوربوراتية بأنها "التكامل المؤسسي والتميز للمصالح المنظمة في إعداد و/أو تنفيذ السياسات العامة"، وتعني المؤسسة سببية أن المصالح المنظمة تشارك في صنع السياسات وتنفيذها على أساس منتظم ووفق قواعد أو معايير محددة، تتمتع من خلالها بعض الجماعات بامتياز الوصول إلى أطر صنع القرار من خلال علاقات التبادل المتتالية تتفاعل بشكل مميز متكرر ووثيق - وأحياناً هيكلية - مع صانعي القرار ويتحقق هذا الوصول في أماكن مختلفة وبطرق مختلفة، وهنا يعد المجال الإداري الإطار أو المكان الذي قد تتبوأ فيه هذه الجماعات المصلحية أقوى المناصب من خلال مثلاً الحصول على عضوية اللجان العامة وربط علاقات شبكية وثيقة مع موظفي الخدمة العمومية، والتشاور والتفاوض مع هؤلاء بشكل منتظم يجعل من هذه الجماعات قادرة على الوصول إلى وضع أجندة السياسات وصياغتها وتنفيذها (Munk, 2015, p. 03).

وعلى ضوء هذا تشكل ما يسمى بالكوربوراتية الذي هو نظام لتمثيل المصالح تنتظم وتتألف فيه وحدات تأسيسية في عدد قليل من الفئات المتميزة وظيفياً والهيكلية تنظيمياً والإكراهية والإجبارية في الانتماء إليها، والمعترف بها أو المرخص لها من قبل الدولة إن لم تكن هي التي أنشأتها أصلاً وتمنح هذه الجماعات حق احتكار التمثيل الفئات المنضوية داخلها مقابل مشاركتهم في اختيار القادة وتنظيم المطالب والمساندة، ومن خلال هذا ظهر نمطين من

الكوربوراتية وهما: كوربوراتية المجتمع تكون فيه الجماعات المصلحية أكثر
 ١ - استقلالية ومن ثم تكون ديمقراطية، وفي كوربوراتية الدولة تكون هذه
 الجماعات أكثر تبعية أو منظمات للزينة ومن ثم تكون سلطوية (عارف،
 2002، الصفحات 320-323)، وهذا النمط الأخير ينطبق عليه تعريف "فيليب
 شميتز" للكوربوراتية التي يعتبرها بأنها "نظام تمثيل المصالح يتم فيه تنظيم
 الوحدات التأسيسية في عدد محدود من الفئات الفردية والإلزامية وغير
 التنافسية والهرمية التنظيم والتميز وظيفيا، معترف بها أو مرخصة (إذا لم يتم
 إذ شأوها) من الدولة، ومنحها الاحتكار التمثيلي ضمن فئاتهم في مقابل ذلك
 يتم مراقبة بعض الضوابط المعتمدة في اختيار القادة والتعبير عن المطالب
 ودعمها (عبد القادر، 2021، صفحة 41).

من هنا يبدو مفهوم الكوربوراتية وكأنه نوع من "الطريق الثالث" الذي
 يجمع بين الفردية الليبرالية والجماعية الاشتراكية والذي جاء في سياق تبني
 الدول الرأسمالية الغربية لسياسات الرعاية الاجتماعية (دولة الرفاه) موضع
 التنفيذ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وخاصة تلك التي تتبنى أيديولوجيات
 اجتماعية ديمقراطية فرضت تكثيف ممارسات التفاوض مع منظمات الأعمال
 والنقابات وأصبحت هذه الممارسات موضع ضوعا للدراسة لدى علماء الاقتصاد
 والاجتماع والسياسة المهتمين بطبيعة الدولة وعلاقتها بالمجتمع المدني والتنظيم
 التفاوضي للصراعات الطبقيّة لتكريس المصلحة العامة (Ortega, p. 142)،
 ولهذا نجد مصطلح الكوربوراتية تتعدد استخداماته حيث يشير إما إلى نمط
 من الإيديولوجية السياسية التي تولي أهمية لسيطرة الدولة على المنظمات
 الاجتماعية عبر التنظيمات النقابية والحرفية، وإما كنمط من التنظيم
 الاجتماعي والسياسي قائم على التمثيل السياسي للمصالح النقابية والمهنية، ما
 يجعل هذا المفهوم تدعى أهميته حول تفسيروابط الدولة - الجماعات ونظام
 تمثيل المصالح التي تدور في فلك الدولة، وعلى ضوء هذا يبرز نمطين من
 الكوربوراتية وهما: الكوربوراتية العضوية والكوربوراتية الجديدة، فبالنسبة
 للكوربوراتية العضوية نجد أن نظامها يقوم بدمج مختلف الفعاليات وفق طريقة
 تسلطية تجعلها غير مستقلة وتابعة للدولة تقاس من خلالها درجة النفاذ والتغلغل
 في المجتمع وفق طريقة سرية، في المقابل نجد نمط الكوربوراتية الجديدة

(Neo-corporatist State) هو تـ صور ذات طابع مهني مـ ستحدث لا يهتم إلا بالتأسيس لعلاقة بين سلطة الدولة وتمثيل الهياكل الفئوية المهنية (عمال، أرباب العمل، نقابات..). عبر القبول بالدولة مقابل احتكار التمثيل وفق شكل تفاوضي وطوعي وديمقراطي (الرديسي، 2016، صفحة 11)

من الملفت للانتباه أن هذا النمط الأخير برز في ظل ظروف وفترات النمو الاقتصادي التي شهدتها الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية من أجل التحكم في الصراع الاجتماعي وتأطيره، ما يعني أن نموذج الكوربوراتية الجديدة يقوم على تفويض الدولة لبعض سلطاتها مجموعات مختلفة (منظمات تحتكر التمثيل) في المقابل مـ شاركتها في تحديد السياسة وتوجيهها (Gaudine, p. 134)، في المقابل من هذا برز نمط الكوربوراتية العنصرية القائم على احتكار اعتراف الدولة وحتى تدخلها في إنشاء تنظيمات مـ صليحية متميزة وظيفياً متسلسلة تنظيمياً، تمنح لها حق احتكار تمثيل فئات المندرجة داخلها مقابل مشاركتها في اختيار القادة وتنظيم المطالب والمساندة.

وبهذا المعنى مفهوم الكوربوراتية يشير إلى طبيعة العلاقة الموجودة بين الدولة وجماعات المصالح المهنية ويساعدنا على فهم كيفية سعي الجماعات المصلحية إلى نيل الاعتراف من الدولة بجعلها تحمل صفة الممثل الأكثر شرعية لدى المنخرطين فيها، ما يؤهلها بأن تحقق مطالبها ويمنح أعضائها منافع انتقائية مقابل منح هذه الجماعة تنازلات للدولة من خلال قبول النقابة مثلاً بعدم مطالبتها بالزيادة في الأجور، ومن هنا يتضح أن الفاعلين المهيمنين على التمثيل المهني في القطاعات الاجتماعية تجعلها تؤدي دوراً مزدوجاً وهما لعبة التبادل السياسي بمعنى تبادل المصالح مع الدولة، أو بانتهاج إستراتيجية الدفاع عن مصالح أعضائها أو الجمع بين النقيضين بالدفاع عن مصالح أعضائها ومساندة السياسة الدولة في آن واحد من أجل الحفاظ على هيمنتها وامتيازاتها (بلحاج، 2015، صفحة 201)

في هذا الإطار يمكن التمييز بين الكوربوراتية التعددية التي توجد فيها العديد من الجماعات المصلحية الترابطية المنظمة والمستقلة مثل نقابات العمال وروابط رجال الأعمال والجماعات المهنية ولكن عملية التعبير والتوضيح ذاتها تبدو مبثورة وموزعة داخل كل نوع من أنواع المصالح تمارس كلها ضغوط على

صناع السياسة العامة وعلى الأجهزة الإدارية الحكومية المنفذة للسياسة العامة، والكوربوراتية الديمقراطية فتتميز بقوة التدقيق والتنظيم بين التنظيمات المصلحية المهنية في قطاع من القطاعات وهي كثيفة ومنظمة مركزيا تشارك بصورة منتظمة في صنع وتنفيذ السياسة العامة ولها شرعية العمل مع الإدارات الحكومية تدخل عادة كشركاء في التفاوض حول إيجاد حلول لمشاكل السياسة العامة، أما بالنسبة للكوربوراتية العضوية (الخاضعة للسيطرة) تتميز بخضوع المنظمات المصلحية والمهنية الكاملة للسيطرة تتغلغل وتهيمن فيها مؤسسات أخرى مثل الأحزاب والإدارات البيروقراطية الحكومية وليس لها كامل الاستقلالية (ألموند، 1996، الصفحات 170-174)، في هذا الصدد نجد نموذج الدولة الكوربوراتية (Corporatism state) يعكس طبيعة العلاقات الموجودة بين جماعات المصالح ذات التمثيل المهني والدولة، الذي خلق وضعاً يتسم بتعظيم المركزية والتشدد البيروقراطي وسيطرة الدولة وباستغلال قدرة تأثير الفاعلين في السياسات الاجتماعية الذين يحضون بدعم من الدولة في تأدية وظيفة السيطرة بدلاً من تأدية وظيفة التمثيل المهني (سايشيكوني، الصفحات 19-20).

وقد سم الكوربوراتية في شكلها العضوي بسيطرة الدولة والبيروقراطية والنخبة والتحكم وهو نمط يهود في العديد من دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا، ولعل أن استمرار آليات السيطرة الكوربوراتية فعليا بشكل كامل أو جزئي نظرا لانتساع مجال تدخل الدولة الذي أنتج نمط الدولة الكوربوراتية وهو طريقة وأسلوب لإدارة التفاعلات داخل مجال السياسة العامة القطاعية، وقد تطورت ظاهرة الكوربوراتية بداية في البلدان المتقدمة لكنها أخذت شكلا مغايرا في البلدان المتخلفة، إذ سمحت بصياغة علاقات عضوية مع كافة فواعل التمثيل المهنية والمصلحية وإخضاعها لسيطرتها. (Muller., 1990, p. 19)

إذن يمكن القول أن الكوربوراتية ظاهرة سياسية سائدة يستوجب التعامل معها بواقعية في ظل وجود منظومة الدولة الكوربوراتية التي لا تزال ومزدهرة في العديد من البلدان وقائمة في شكلها التعددي والديمقراطي وبالشاركة

وشكلها "الاجتماعي" وفق نظام التعاون المؤسسي واندماج جماعات المصالح في عملية اتخاذ القرار في أجهزة الدولة (فواز، 2018)

2- نشوء وتطور الكوربوراتية في قطاع الفلاحة:

بناءً على إقتراب الكوربوراتية تبرز الأ شكال الجديدة لتمثيل المصالح في القطاع الفلاحي نتيجة التأثير الكبير للهيمنة النقابية (الكوربوراتية) وهي المرأة العاكسة لهيمنة المنظمات المهنية والمصلحية المتخصصة والمرتبطة بمنتجات أو منتجين محددين التي أصبحت تشكل أطر وفضاءات للتفاوض والمساومة بين التنظيمات الفلاحية وهيئات الدولة، تجدر الإشارة هنا أن علماء الاقتصا والسياسة الذين اهتموا بدراسة القطاع الريفي في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية لم يركزوا كثيراً على مسألة العلاقات الرسمية بين السلطة التنفيذية وقادة المزارع لفهم هذه العلاقات، وهنا يجب تجنب النظرة السطحية والمبسطة حول كيان الدولة الذي كان يعتبر كياناً متجانساً أو تعبيراً عن العقلانية الشاملة، أو كمجتمع زراعي متحد يعمل كجماعة ضغط أنانية للدفاع عن مصالحه كما أنه لابد من تجاوز النظرة السطحية للطبقات الاجتماعية في قطاع الفلاحة التي كانت مجرد داعم للتقدم التقني والاجتماعي طيلة المراحل المتعاقبة من التنمية الزراعية خلال القرن 19، أين نشأت آنذاك علاقات بين الدولة والفلاحين مبنية على تحالفات بين حركة سياسية أو حزب وطبقة اجتماعية من الفلاحين لكن هذه الاتفاقات لم تكن إلا مجرد صفقة انتخابية لم تطرح الحاجة إلى وجود تنظيم اقتصادي فعال مادام أن هذه التحالفات تعبر في النهاية عن الخيارات العامة، وبهذه الطريقة كانت تميل هذه العلاقات إلى تشكيل صيرورة تطور المجتمع، وبالتالي نشوء العلاقات بين الدولة وممثلي الفلاحين في قطاع الفلاحة هي نتاج عملية تاريخية طويلة شهدت تطورات ولا تزال تتطور مع الرؤى السمالية، ومع مرور الوقت طرأت تغيرات على الظروف الاقتصادية والسياسية لتراكم رأس المال وفقاً لمفاهيم "الفلاح الجيد" في الفلاحة "الحديثة" كما توضحه تطورات السياسة الفلاحية (Coulomb(eds), 1991, p. 36).

في هذا السياق ظهرت أيضاً أطر للتعاون المؤسسي بين الدولة والمنظمات التمثيلية المهنية والمصلحية في القطاع الفلاحي نتيجة تزايد مشاركة الدولة في

تمويل ودعم هذا القطاع، وتنظيم للأ سواق والأ سعار، وينطلق هذا النموذج من فكرة عدم استبعاد الدولة، وقد فسر هذا على أنه نتاج لترابط عوامل متنوعة أهمها: المزيد من التطورات في التقسيم الاجتماعي للعمل، وزيادة ترشيد العمل الجماعي وإضفاء الطابع المؤسسي عليه، والعمل التنظيمي للدولة من خلال السياسات العامة (ساكشيوني، 2007، الصفحات 16-20)، وكنتيجة لهذا تشكل وعي عام ومتزايد بأهمية تطوير الفلاحة الذي لابد ان يكون قطاعا أكثر تنظيما ودعما من الدولة في الاقتصا، وأن تدخل الدولة في هذا القطاع كان له آثار كبيرة على رفاهية المجتمعات الريفية وتطوير البيئة الريفية، وتخفيض أسعار الغذاء وتوافره، واعتماد المعايير الغذائية، والعلاقات التجارية الدولية، كل هذا جعل العلاقة بين الدولة والفلاحين محل نقاشات كبيرة ومستمرة (Cox, p. 73)، وقد حدث كل هذا في ظل التأثيرات الكبيرة لعملية التحديث التي مست قطاع الفلاحة في البلدان المتقدمة - وما نتج عنها من تمايز اقتصادي واجتماعي مع نهاية الخمسينيات وطوال الستينيات والذي امتد في فترة لاحقة إلى معظم البلدان النامية □ حدثت خلالها تغييرات بظهور أشكال جديدة لتمثيل المصالح في القطاع الفلاحي تنسجم مع تلك القائمة في القطاعات الأخرى. (Ortega, p. 146)

ولهذا يمثل مقترب الكوربوراتية مدخلا ملائما لتفسير عملية تنظيم وتحديث الفلاحة التي تلعب فيها الدولة دورا محوريا وجعلت التمثيل المهني في قطاع الفلاحة من القطاعات القليلة التي عرفت تطورات مهمة على هذا الصعيد، حيث لم تكن الفلاحة القطاع الوحيد الذي يشهد انتقالا من الكوربوراتية التقليدية إلى الكوربوراتية الجديدة بوتيرة مستمرة من دون انقطاع ومن خلالها تطورت علاقة التنظيمات الفلاحية بالدولة وأخذت طابعا كوربوراتيا، في هذا الشأن يجادل جون كيلر في هذه المسألة بأن "النظرية الكوربوراتية الجديدة" مفيدة جدا لتفسير ديناميكيات علاقات جماعات المصالح بالدولة في فرنسا المعاصرة" خاصة ما يتعلق بالعلاقة بين الاتحاد الوطني لعمال الفلاحة (FNSEA) والدولة في فرنسا التي بنيت على نظام الحوافز الذي يحدد بدقة المكافآت التي قد تحفز كلا من الاتحاد الوطني لعمال الفلاحة والدولة على الانخراط في تعاون "كوربوراتي"، وكما يؤكد جون كيلر على

أن التغييرات في السياسة الفلاحية المفروضة في بداية الجمهورية الخامسة أسست لكوربوراتية جديد والذي يضمن وبصفة رسمية الاتحاد الوطني لعمال الفلاحة إلى الهيئات العامة التي تساعد الحكومة على تنفيذ سياستها الفلاحية على المستويين الوطني والمحلي، بهذا الخصوص يجادل كيلر بأن السلطة التي اكتسبها هذا التنظيم الكوربوراتي (المهني - المصلحي) سمحت له بإحباط جهود الحكومة الجديدة التي جاءت مع انتخاب الرئيس فرانسوا ميتران سنة 1981 وفشلها في تفكيك هذه "الكوربوراتية الجديدة"، هذا ما يمثل مؤشرا قويا على قدرة الاتحاد الوطني لنقابات عمال الفلاحة على إثارة الاضطرابات الاجتماعية وعجز الحكومة عن استبدال هذا التنظيم بإحدى النقابات الفلاحية اليسارية الموالية لها (CULPEPPER, 1993, p. 296).

من خلال هذا يبدو جليا أن تحديث الفلاحة وتطورها له علاقة بظهور نمط الكوربوراتية التي خلقت علاقات تعاونية أحيانا وصراعية في أحيان أخرى مع التنظيمات المهنية والمصلحية في قطاع الفلاحة الذي أصبح أكثر تعقيدا ورغم تعقيد وتناقض العلاقات الكوربوراتية إلا أنها تعد عاملا مهما في تحديث قطاع الفلاحة في البلدان الغربية، التي تظهر تجاربها أن ضال هذه التنظيمات المهنية والمصلحية للاستجابة لمطالب الفلاحين وتفاعلها الدائم مع الدولة للحصول على الدعم المادي وحماية مصالحهم، ومن الضروري التأكيد هنا على أن تنفيذ السياسات الحمائية استلزم أشكالا متطورة من تأطير وتنظيم الفلاحين، مما أدى في البداية إلى ظهور النقابات العمالية أو أنواع أخرى من التنظيم السياسي مثل ما يسمى بالمنظمات الزراعية المهنية وهي سمة من سمات الفلاحة الأوروبية، وقد عملت هذه المنظمات كممثلين ذوي امتيازات وخلال الفترات الحرجة من عملية التحديث الهيكلي لقطاع الفلاحة كمنخرطين مع السلطات العامة في تطبيق برامج متنوعة للقطاع (Ortega, p. 148)، ولهذا تتطلب عملية تحديث الفلاحة وجود أطر تنظيمية (مهنية - مصلحية) كوربوراتية لها علاقة وثيقة بالدولة تقوم على أطر من التعاون والتشاور والتفاوض حول رسم سياسة فلاحية تتطلب دعم الدولة للفلاحين لتحقيق الاكتفاء الذاتي وضمان الأمن الغذائي الذي هو سعى جميع الدول، وما يؤكد هذا الطرح ازدياد الاهتمام في مجال العلوم السياسية في السنوات الأخيرة بعملية صنع السياسات الزراعية في الدول

المتقدمة، ويعكس هذا الاهتمام استمرار اعتماد الفلاحة على الدعم والحماية العامة وإدراك أهمية دور الجماعات الكوربوراتية في قطاع الفلاحة ورغم انخفاض عدد الفلاحين لا تزال قوية رغم حدوث تغيرات كبيرة في الممارسات الفلاحية نتيجة استخدام التكنولوجيا (Coulomb(eds), p. 06)

ولعل أن هذه التغيرات التي أدخلت على نموذج الإنتاج الفلاحي تزامنت مع التغيرات التي طرأت في نموذج صياغة المصالح الفلاحين سواء من حيث شكله التنظيمي أو العلاقة مع الدولة، وهذا ما يقتضي تحليل التغيرات الديناميكية التي حدثت في إطار عملية التنمية الرأسمالية التي أدت إلى تأسيس السياسات العامة وتنظيم القطاع الفلاحي التي لم تنشأ نتيجة لاحتياجات هذا القطاع فقط بل كانت كضرورة لتطور النظام الاقتصادي، الذي يتأثر بالتقلبات الكبيرة في الإنتاج الفلاحي نتيجة عدم استقرار الطلب على المنتجات الغذائية وهذا ما تعمل الدولة على الحد منه عبر إضعاف موقف المنتجين التفاوضي ومواجهة احتكاراتهم ومن عدم مطالبتهم للدولة بالحماية، لكن ما هو معروف أنه غالباً ما تكون مطالب المنتجين غير مستجابة إلا بصورة جزئية بالنظر إلى اهتمام الدولة بالحفاظ على القدرة الإنتاجية للنظام الفلاحي بأقل تكلفة اجتماعية لذلك تعمل على تأديب ومعاقبة المنتجين، وهذا ما أشار إليه مويانو قائلاً "أن عملية تأسيس الحماية الزراعية هي عملية ذات شقين وهما: مطالب من الدولة ومن الفلاحين على حد سواء" (Ortega, p. 148).

3- نشوء الكوربوراتية في الجزائر وأثرها على تنظيم المهنة وتمثيل المصالح في قطاع الفلاحة

3.1 أثر الكوربوراتية على تنظيم مهنة الفلاحة:

تشير التطورات التاريخية للسياسة الفلاحية الجزائرية إلى أن الدولة كانت الفاعل الأساسي والمحرك الوحيد لهذا القطاع من خلال ظهور المؤسسات الفلاحية العمومية التي تديرها الدولة مباشرة عن طريق الإداريين من أجل القضاء على نظام التسيير البورجوازي (العائلي) الموروث عن الاستعمار، ومن المعروف أن هذه الماشكلة ازدادت تعقيداً في الفلاحة حيث استمر نمط الاستغلال العائلي والذي يهيمن حتى في المجتمعات الصناعية (نموذج الحداثة) ويبرز هذا الأمر كما لو أن التمييز بين الضامن الميكانيكي والعوضي له

نظيره على المستوى المكاني المنقذ سم إلى المجال الريفي/الحضري، ما يجعل الفلاحة تظل القطاع الأولي والأمثل لبقاء العلاقات الأصلية ومن خلالها تكتسب المسألة المجتمعية أهمية أكبر في العالم الريفي، وهذا ما يفسر وضع الاحتياطات القانونية المتعلقة بالروابط الأسرية في التشريعات الجزائرية النازمة للتعاون الفلاحي: بإقرار بنود تهدف إلى منع احتكار ذوي الروابط الأسرية للهيئات الإدارية، وهذا لمنع إعادة تشكيل الأطر الأبوية داخل هذه المؤسسات وما ينتج عنها من أثر مباشر وهو المحاباة والمحسوبية (BENARKAT, 2011, p. 31).

على ضوء هذا يبدو أن الفلاحة الجزائرية مرتبطة بالأحداث التاريخية التي أثرت على الفلاحين ونتائجها الاقتصادية صاعدة أين كانت لفترة ما قبل الاستعمار تأثير قوي على البنية الاجتماعية وأسلوب الإنتاج لكن أثره كان طفيفا طفيفا على الهياكل الفلاحية، فالتاريخ الاستعماري الفردي كانت له عواقب سلبية على الجزائر اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وحتى سياسيا فلم يساهم هذا الاستعمار من تحديث الفلاحة بل اقتلع الفلاحين وصادر ممتلكاتهم لخدمة المدن الكبرى، لكن حتى في عهد الاستقلال برز توجه معادي للممارسات الاستعمارية من خلال فرض الاشتراكية بالقوة العسكرية وبممارسة الضغط السياسي والاقتصادي تحت مبرر مواجهة تحدي الاكتفاء الذاتي الغذائي، وفي هذا الشأن سعى أنصار الاشتراكية إلى بناء جزائر جديدة وحديثة وفقا لهذا التصور في تطوير الاقتصاد الصاد الجزائري، لكن تاريخ التنمية الاقتصادية صاعدة والاجتماعية يشير إلى عدم إعطاء الأولوية الحقيقية للقطاع الفلاحي الذي ظلت ديناميكياته مرتبطة بصورة وثيقة بالمكانة التي أولتها له الدولة من حيث الإمكانيات التقنية والمالية (رأسمالية الدولة) (Bendjeffal, 2019, p. 01).

وخلال الفترة الأولى من استقلال الجزائر (1962-1965) اتسمت الفلاحة الجزائرية بإذشاء مزارع ذاتية الإدارة على أراضي المتمردين ومديري المزارع الفرديين الذين أدى رحيلهم التلقائي إلى خلق فراغ ملأه بسرعة وعفوية مهنيو هذه المزارع وهم الفلاحون المعدمون الذين كانوا يعملون سابقا في الزراعة الموسمية والذين أنقذوا الموصم الفلاحي لعامي 1962/1963 وتم ضمان إنتاج جميع المحاصيل، وأصبح استيلاء العمال على المزارع الاستعمارية واقعا لا مفر

منه حيث نظم العمال في كل حقل وكل شركة أنف سهم في "لجنة إدارة" ونجحوا في ذلك وقد كانت هذه الحركة إدارة ذاتية حقيقية كانت جد فعالة في التعامل مع ضرورات تلك المرحلة (Bendjeffal., p. 04). ، في هذا ال صدد حدد برنامج طرابلس سنة 1964 معالم الإصلاح الزراعي وأقر توزيع الأراضى على الأفراد مع حمل المستفيدين على تشكيل تعاونيات فيما بينهم، ثم تاله مشروع الثورة الزراعية عام 1966 الذي كان من بين ركائزه تحديد الملكية العقارية والا ستغلال الجماعي للأرا ضي وهذا لتمهيد الأ رضية لتطبيق مبادئ التسيير الذاتي وإعداد ميثاق الثورة الزراعية من طرف وزارة الإصلاح الزراعي ع ام 1970، والتي كانت تمثل وعدا قديما فالفلاحون لم يشاركوا في الثورة إلا ب شرط حصولهم على أرا ضي بعد الا ستقلال، وهذا ما صرح به العقيد بومدين سنة 1962 "إن الفلاحين لم يحاربوا لكي يضعوا أو يقنعوا برفع العلم ولا أن يسمعوا النشيد الوطني إنهم حاربوا من أجل الأرض" ولهذا جاء سيا سة الرئيس بومدين بعد سنة 1965 بالثورة الزراعية التي من مبادئها "أنها جاءت كضرورة اقتضتها حالة عدم المساواة في توزيع الأراضى، والذي كان سببا رئيسيا في انخفاض مستوى معيشة الأفراد في الريف وعدم قدرتها على تطوير الأساليب الزراعية ومشاركتها في التنمية الاقتصادية للبلاد" (زاوي، 2017، صفحة 102).

وفي إطار تبني الإيديولوجية الاشتراكية قام تنظيم القطاع الفلاحي غداة الا ستقلال على مبدأ خدمة الفلاحين وفق مبادئ التسيير الاشتراكي، الذي مهد الأرض ضية لشوء الظاهرة الكوربوراتية الع ضوية التي تتسم بضعاف المنظمات المهنية والمصلحة، ولعل أن هذا يعود إلى المركزية الإدارية وتعدد الو سطاء بين الفلاحين ووسائل الإنتاج (الائتمان، والمعدات، والمدخلات، والإرشاد الزراعي) والتي خلقت أصحاب الامتيازات لذو السلطة للسيطرة على القطاع الفلاحي نتيجة تفاعل الو صاية البيروقراطية العفوي مع العمال الذين تمكنوا من إنقاذ الموسم الفلاحي لسنتي 1962/1963 وقد جاء هذا "بعد سنوات الشعور بالحماس" التي تلت الثورة التحريرية والتي حافظ خلالها الإنتاج الفلاحي على قوته تزامن مع لامبالاة عمال المزارع وتعزيز دور الإدارة المركزية والبيروقراطية"، إلا أن هذا النمط لم يدم طويلا حيث تم تسريح العمال وجعلهم

مرة أخرى يمارسون الفلاحة على أساس فلاحي لتجربتها من خلفية الاستغلال الفردي لها وللحيلولة دون إعادة إنتاج النظام الاستغلالي السائد في عهد الاستعمار (Bendjeffal, pp. 04-05)

ويأتي إطلاق الحكومة لبرنامج الثورة الزراعية إدراكا لأهمية الفلاحة وبدلا من مراجعة أولوياتها التنموية لكن ذلك قابله تخفيض الحكومة في الإنفاق المالي المتوقع على القطاع الفلاحي حيث خصصت له في المخطط الوطني الأول (1970-1973) 16٪ من إجمالي الأغلفة المالية المخصصة للتنمية، في هذا السياق مثل تنظيم التعاونيات الفلاحية في ظل النظام الاشتراكي الذي تم فيه حظر مصطلح " صغار الفلاحين " و " الفلاحين المتوسطين "، وقد كان لهذا المصطلح ستارا يخفي على صانع القرار ما لم يعد يريد رؤيته أو سماعه، ولعل أن هذا التنظيم كان يشتمل كلا من الخدمات والإنتاج الفلاحي تنظيما مجموعة من الصيغ اعتبرت كوسيلة للتحديث والتقدم وتحسين ظروف المعيشة والعمل في الفلاحة، فقد كان معيار هذا التحديث هو تجميع موارد العمل أو بعبارة أخرى تأمين القوى المنتجة ضمن "التسيير الذاتي للأراضي"، وهنا كانت للتعاونيات الفلاحية المعتمدة في فترة الثورة الزراعية مسؤولية عن معالجة وتطوير أ ساليب الإنتاج القديمة وتقسيما الأراضي، معتمدة على عملية تجميع القوى المنتجة أو العمال الفلاحين في القطاع العام: الذين ستكون لهم الأولوية والذين يمثلون أغلبية المنتجين الفلاحين، ولعل أن هذا البرنامج كان يهدف إلى تطوير معيشة سكان الريف الذي أصبح يحظى بدعم سياسيا وسياسيا.

(BENARKAT, p. 33)

ووفقا لهذا البرنامج المبني أساسا على تدخل الدولة من خلال ملكيتها للأراضي الفلاحية وجعل التنظيمات المهنية لهذا القطاع مرتبطة ارتباطا مباشرا بالدولة، مما جعل مسألة تطوير وتحديث الفلاحة من صلب مهام الأجهزة البيروقراطية الحكومية فمنذ السنوات الأولى من الاستقلال تم إنشاء الديوان الوطني للثورة الزراعية (ONRA) والذي تولى مسؤولية جميع العمليات التي تمتد من الإنتاج جميع أنواع المحاصيل من التوريد إلى التسويق، ومن الائتمان إلى الاستثمار...إلخ، كما سمح نظام التحكم في أسعار المنتجات الفلاحية وتسويقها التي تختلف من منطقة إلى أخرى تحدد أسعارها من المنتج إلى

المستهلك من طرف والى الولاية الذي جعلته يتصرف كوكيل حقيقي على الفلاح الملزم ببيع جميع المنتوجات الفلاحية بالسعر الثابت والمحدد مسبقا (للتعويض عن الأسعار المبالغ فيها في القطاع الصناعي واللاحق بها)، ولقد أدت هذه السياسة إلى تعزيز هيكل الرقابة الإدارية التي ألزمت الفلاحين ببيع جميع الإنتاج بالسعر الثابت والمحدد مسبقا وهو تنظيم غير موافق لمنتجي المزارع الحكومية والتعاونيات الذين لا يستطيعون تغطية جميع تكاليف إنتاجهم ويمنعهم من الاستثمار في الفلاحة وقد أفضى كل هذا إلى فقدان سيطرة المنتجين على مجال تسويق الإنتاج الفلاحي (Bendjeffal, pp. 04-05).

ومن خلال هذا يبدو أن قرار بقاء أو حل التعاونيات الفلاحية تخضع للسلطة الإشرافية لوزير الفلاحة الذي له سلطة البت في هذا القرار يمارسها من خلال تفويض سلطته للمفوض الذي من خلاله تتحكم السلطات العمومية في عمل هذه التعاونيات كما أن عملية حلها يعد في المقام الأول من مسؤولية التعاونية نفسها في حالة إقرار أغلبية أعضاء ضائها بذلك أو في حالة فقدان جزء كبير من رأس المال لكن من الناحية العملية هي من مسؤولية السلطات العامة، وتجدر الإشارة هنا أن حل هذه التعاونيات من قبل المسؤولين لا يعود إلى فشلها العملي أو لعدم فعاليتها بل كان ذلك لأسباب سياسية بحتة، على اعتبار أن هذه التنظيمات المهنية الفلاحية تبقى تحت وصاية وزير الفلاحة وتتوقف عن الوجود بإرادة الوصاية التي تمارس عليها السلطة المطلقة وهذا ما يعني سيطرة الأجهزة العامة على التعاونيات (BENARKAT, p. 35).

إلى جانب هذا كانت سياسة الإصلاح الزراعي المعتمدة سنة 1971 جزءا من استراتيجية الصناعات التحويلية، وبالتالي فإن أي انتقال إلى وتيرة تصنيع أسرع يتطلب وجود عمل متقن في القطاع الفلاحي للتمكن من توليد فائض القيمة من خلال فرض الضرائب على أسعار المنتجين وتزويد المراكز الحضرية الكبرى، إلا أن بلوغ هذا المسعى لم يتحقق نتيجة لسياسة التصنيع المشوهة (الصناعات المصنعة) التي انتهجتها الأنظمة المتعاقبة بعد الثورة بطرق مختلفة، من دون أن ننسى أيضا الإكراهات والقيود الأخرى التي منعت تحقيق التنمية الفلاحية بمشاكل مثل الانجراف، والظروف الجوية السيئة، وخاصة الجفاف والفيضانات، وأساليب الإنتاج البدائية، ونقص العمالة، إلا أن العوامل الحاسمة

كانت مرتبطة بالسياسات والبرامج الزراعية للنظام أكثر من ارتباطها بالقيود التي فرضتها الطبيعة والتاريخ (Entelis, 1987, p. 293) ، ونتيجة لهذه المصاعب الكثيرة والمتنوعة والتي حالت دون نجاح تطبيق الثورة الزراعية بحيث لم تبذل القيادة السياسية مجهودات معتبرة في هذا الجانب واهتمامها الأكثر بالصناعة شجع على سيطرة التكنوقراطيين والبيروقراطيين وإشرافهم على تسيير التعاونيات الفلاحية ، وهي من دون شك تعد من المصاعب العديدة التي اعترضت نجاح الثورة الزراعية علاوة على عدم وعي الفلاحين بحقوقهم المحدودة ، وهذا يعد من بين العوامل المؤدية إلى زيادة نزوح الفلاحين من الريف إلى المدن لتحسين مستواهم المعيشي حيث أصبحت الصناعة والأجور المرتفعة والتمتع بالمرافق الحديثة المتعددة الأمر الذي شجع الفلاحين لكي يتركوا أراضيهم والتوجه نحو العمل في المدن (دبلة ، 2004 ، صفحة 98).

هذا كله أدى إلى خلق ظروف معرقة لتطوير الفلاحة الجزائرية التي جاءت كنتيجة عكسية لما أرادته مخطوط التنمية الذين اتبعوا برنامجا شاملا وراдикаليا لدمج الفلاحة في التنمية الاقتصادية ، فخلال عامي 1974-1975 نجد أن سياسات الحكومة المشوهة قد أولت أهمية قصوى لتحديد الأسعار في قطاع الصناعة ، لكن الحكومة في قطاع الفلاحة ركزت على تكثيف الإنتاج الزراعي باعتباره السبيل الوحيد لزيادة الإنتاج نظرا لغياب مزيد من الأراضي المسقية ، وقد أدى هذا إلى استقرار أسعار المنتجات الفلاحية في المقابل ارتفعت تكلفة الآلات الزراعية والأسمدة والعمالة بشكل كبير ، هذا ما خلق تشوهات في شروط التبادل بين الزراعة والصناعة وأدى إلى تثبيط الاستثمار وانخفاض دخل الفلاحين يأتي ذلك حرصا من الحكومة على "تسريع التصنيع وإطعام سكان المدن المتزايدين بأقل تكلفة ممكنة" وهنا حاولت الدولة الحفاظ على أسعار المنتجات الفلاحية عند أدنى مستوى ممكن ، حتى لو تضمن ذلك استيرادا كبيرا للغذاء من الخارج بأسعار السوق العالمية المرتفعة ، في هذا الصدد نجد أسعار إنتاج الحبوب قد ارتفعت بنسبة 15% فقط في العقد من عام 1967 إلى عام 1977 وفي ظل هذه الظروف لم يتمكن الفلاح الصغير من كسب عيشه الكافي مما اضطر إلى البحث عن عمل في أماكن أخرى في المدن الجزائرية الكبرى ، ولعل أن هذا ناتج عن إغلاء الأهمية لجهود التصنيع

الموجهة نحو المناطق الحضرية، وهنا اضطرت الفلاحة إلى تحمل تكاليف التضخم الناجم عن التصنيع والتحضر (Entelis, pp. 302-303).

أمام تراكم هذه المشاكل واستفحالها في كل القطاعات عامة وفي قطاع الفلاحة خاصة برزت إرادة وقناعة لدى صانع القرار السياسي بضرورة تحول الجزائر نحو اقتصاد السوق أواخر عقد الثمانينات (1989) الذي كان له تأثير مباشر وعميق على قطاع الفلاحة سواء من حيث كيفية إدارته أو تنظيمه، وفي هذا السياق استخدمت مفردات "مهنة" و"مهنية" جاءت كدلالة على إدراك التحول الليبرالي وهما مرتبطتان بالميل إلى مفهوم "القطاع" (الإنتاج الزراعي الموجه نحو اقتصاد السوق) وقد جاء هذا الابتكار لهذه الدلالات والمفردات للتأكيد على التحول الليبرالي التي تميظ اللثام عن فسيفساء الهياكل الفلاحية المتواضعة، ولذلك فإن اختيار هذه المفردات ليس بريئاً: فـ "مهنة" جاءت لتحل محل "الفلاحين"، وهو مصطلح يبدو أنه يحمل كل ما هو راسخ في الريف الجزائري لكنه لم تنجح سياسات التحديث من القضاء عليه (BENARKAT, p. 34)، وقد ترتب عن هذا بروز أطر وممارسات جديدة نظراً لظهور توجه الدولة نحو تخصيص مجال الملكية الفلاحية لهذا اعتمدت إصلاحات جاء بها قانون الاستثمار الفلاحية عام 1987 الذي دشن الحقبة الليبرالية، والهادف من ورائه تدخل الدولة في تسهيل نقل ملكية الأراضي وفق المنظور السوقي للفلاحين الأقل كفاءة إلى الأكثر كفاءة لزيادة الإنتاج، لكن هذه المشكلة تفرض من منظور النمو والتنمية بيع الأراضي أو تأجيرها وفقاً لحق الانتفاع بها فقط وليس التمليك النهائي لها، أما المشكلة الثانية فتتمثل في صعوبة معرفة لمن تباع الأراضي أو لمن توجر (Bedrani, 2000, p. 89)

وفي سياق هذا التحول برزت إكراهات وقيود كثيرة أثرت على متابعة الدولة لهذا الشأن علاوة على حرصها الشديد على حفظ السلم الاجتماعي في المناطق الريفية التي تزايدت فيها صعوبات الفلاحين جعل الدولة تسمح لهم باستخدام المياه والأراضي وموارد الإنتاج الأخرى لأجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء، وهنا يمثل مفهوم "العقد الاجتماعي الريفي" الذي يقوم على الماء والأرض وموارد الإنتاج العنصر الأساسي لهذا العقد، على اعتبار أن قواعد توزيعها را سخة بعمق في تاريخ الجزائر وهي وسيلة لفهم التغيرات التي لها علاقة

بحوكمة الموارد الطبيعية وكذلك الاستقرار السياسي في المنطقة الريفية والتي تعكس درجة سيطرة الدولة على الريف من خلال المياه والأراضي والحكومة الإقليمية، وعلى الرغم من القطيعة الموجودة بين النظام والنخبة الريفية إلا أنه سعى إلى تحقيق أهداف السيطرة من خلال التنظيم القوي للدولة المبني على مقاربة المركزية في إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية، ومنذ أواخر الثمانينيات أدت سياسة اللبرلة والإصلاح الهيكلي إلى تبني سياسات وضع قواعد وممارسات جديدة تواكب هذا التحول الذي سمح للفلاحين باستغلال الأراضي والمياه وموارد الإنتاج (Amichi, 2022, p. 655)

وكنتيجة لهذا برزت فاعلون جدد في التنمية الريفية ممثلة في المنظمات الفلاحية المهنية التي أصبحت تمثلها جمعيات وتعاونيات فلاحية وغرف الفلاحة، وهي هياكل خلقها التحول الليبرالي الذي عرفته الجزائر في أواخر ثمانينيات القرن الماضي بضغط من صندوق النقد الدولي، وفي هذا السياق كان أول قانون شرعية الحقبة الليبرالية هو قانون 21 جويلية 1987 المتعلق بالجمعيات الفلاحية، وقد تزامن إقرار هذا القانون مع إنهاء الملكيات الفلاحية العامة واسعة النطاق، ورغم ذلك جاء هذا القانون محايد إلى حد ما في أحكامه التشريعية وقد تم تكريره فعلياً عام 1990 والذي عزز التوجهات الليبرالية مستخدماً في ذلك المصطلحين الرمزيين "المهنة" و"المهنية" وعلى ضوء هذا كانت المنظمات تهدف آنذاك إلى تعزيز الأدلة شطة "ذات الطابع المهني الخاص"، بينما تقوم التعاونيات الفلاحية على التضامن المهني للفلاحين والتي وجدت أساساً للتكفل بالاحتياجات المهنية لأعضائها "وهذا ما مكنها من تنفيذ جميع العمليات المدرجة ضمن إطار مهنة الفلاحة" (BENARKAT, p. 34)

من اللفت للانتباه أن المشرع الجزائري فضل استخدام مصطلح "العضوية" والذي يعد أكثر انسجاماً مع الفلاسفة الجديدة المعتمدة في قطاع الفلاحة تماماً والتحول نحو اقتصاد السوق، أين تم اعتماد مصطلح جديد مع إنشاء الغرف الفلاحية على مستوى الولايات والتي تقوم على ركيزة ممارسة "المهنة" الفلاحية حيث لم تعد مزايا استخدام صيغة التفضيل بين فلاح أو آخر ولكنها تتعامل وفقاً لمبدأ "تكتل الفلاحين في التعاونيات الفلاحية"، فالأمر هنا لا يتعلق فقط هنا بالدفاع عن "الاحتياجات المهنية" للفلاحين الأعضاء في القطاعات

ذات الصلة - قطاع الحليب، وقطاع الطماطم، وقطاع البطاطس... إلخ وبما في ذلك المصنعين والتجار الذين لهم علاقة بالفلاحين، ولذلك تعد غرف الفلاحة في الجزائر حديثة النشأة تجسد جوهر التوجه الليبرالي للسياسة الفلاحية وكما يعتبرها المرسوم التنفيذي 91-38 على أنها مكانا للاستشارة والتشاور بين السلطات الإدارية وتمثيل المصالح المهنية للفلاحين على أن يكون رئيها من الإدارة التابعة لوزارة الفلاحة، شأنها شأن التعاونيات والجمعيات فهي نتاج قرار سياسي وبموجب المادة 03 من هذا المرسوم التنفيذي الصادر في فيفري 1991 شهادة ميلادها ومثل التعاونيات وخلافا للجمعيات، تخضع هذه الغرف للإشراف المباشر لمصالح وزارة الفلاحة، وفي هذا الصدد صممت غرف الفلاحة لتكون "متمثلة لتمثيل مصالح المهنية للفلاح" ومنذ عام 1996 لم تقتصر مسؤوليتها على تقديم الدعم للمهنة الفلاح بل شملت أيضا ترسيخ مكانة المزارع من خلال إصدار "البطاقة المهنية" (BENARKAT, p. 31)، في هذا الصدد تعتبر البطاقة المهنية للفلاح التي تقوم الغرف الفلاحية بإصدارها وتسليمها للفلاحين وكذا مربو المواشي والتي تسمح لهم من الاستفادة من الضمان الاجتماعي وبالاستفادة أيضا من الدعم المباشر وغير المباشر من الدولة.

وفي ظل المساعي والجهود التي تبذلها السلطات العمومية في سبيل تطوير قطاع الفلاحي الذي يتطلب تنظيم مهنة الفلاح، وفي خضم التحول السياسي والاقتصادي الذي شهدته الجزائر مع نهاية عقد الثمانينيات ثم إن شاء الله الغرف الفلاحية والمستوحاة من التجربة الفرنسية التي تضم فاعلين متعددين من النقابات المهنية والغرف الفلاحية ويضم التعاونيات الفلاحية والجمعيات المهنية، وهو نفس الإطار التنظيمي الذي اتبعته الجزائر مع بداية التسعينيات ولا يزال قائما مع بعض التعديلات التي جاء بها المرسوم التنفيذي 10-214 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 91-38 المتعلق بالغرف الفلاحية الذي لوحظ فيه التراجع عن بعض المكتسبات المذكورة في المادة 03 لا الحصر والمتعلقة أساسا بتنظيم وتطوير أشكال التشاور والتسيق ونشر المعلومات بين المنخرطين والمؤسسات العمومية، وتمثيل المنخرطين في الغرفة الفلاحية لدى السلطات العمومية في كل ما يتعلق بمهام الغرفة ممارسة مهنة التمثيل والدفاع عن مصالح الفلاحين والمشاركة في إعداد السياسة الوطنية لتطوير الفلاحة وهي

كلها من صلب مهام الغرفة الفلاحية كما نصت المادة 04 منه على إجبارية معالجة كل ما يؤثر على المصالح المنخرطين فيها، وهذا ما يعني أن نشأة الغرفة الفلاحية جاءت في سياق التحول السياسي والاقتصادي الذي جعل الغرفة الفلاحية فضاء للتشاور الحر بين منخرطيها عاكسة بذلك مقتضيات تلك المرحلة التي جعلت السلطات العمومية تتجه نحو تكريس المهنية في قطاع الفلاحة وجعل لمنظمات الفلاحية تتمتع بنوع من الاستقلالية في أداء مهامها وعدم التبعية الكاملة للأجهزة البيروقراطية لوزارة الفلاحة، وفي المقابل جاء المرسوم رقم 214-10 وتجاوز هذا التوجه بإلغاء دور الغرفة الفلاحية في صياغة السياسة الفلاحية رغم أنها فضاء للتشاور بين الفلاحين المنخرطين حيث ركزت المادة 05 على اعتبارها ذات مهام تقنية تمارسها بمعية الأجهزة البيروقراطية، علاوة على هذا لم يركز المشرع ولم يراع اهتمام كبير لمهام التمثيل والدفاع عن المصالح الفلاحين التي حصرها في وظيفة التشاور والاستشارة بين المصالح الإدارية وممثلي المصالح المهنية للفلاحين.

وفي هذا الإطار أصبحت الغرف الفلاحية تمثل إطار تنظيمي يسعى لتجسيد التحول نحو تحقيق المهنية في قطاع الفلاحة بجعلها قريبة من الفلاحين لتؤدي مهام التنظيم والتوجيه الميداني ومساهمتهم في تمويلها ودفع الاشتراكات لها الذي كان سابقا من مهام الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، ولعل أن هذا يأتي تماشيا والتحول إلى اقتصاد السوق والذي عملت فيه السلطات العمومية على إعادة تنظيم وهيكله قطاع الفلاحة وفقا لفلسفة "المهنية" وهو التصور الذي قامت عليه تجارب التحديث الفلاحي في البلدان الأوروبية وتم تطبيقها في الجزائر، هذا يطرح تساؤل يدور حول مدى مراعاة خصوصية الفلاحة الجزائرية وتطوراتها المختلفة تماما مع هذه التجارب التي تطورت في إطار الرأسمالية الصناعية وأرسست أسس من الشراكة والتسيق مع المنظمات الفلاحية المهنية ووفقا لنموذج الكوربوراتية التعددية والديمقراطية وجعلتها مستقلة وغير تابعة للأجهزة البيروقراطية للدولة مقارنة بنموذج الكوربوراتية العنصرية وهو النموذج السائد في الجزائر ويجعل من المنظمات المهنية الفلاحية تحت وصاية وزارة الفلاحة وأجهزتها البيروقراطية، لكن الإشكال المطروح هنا أن المنظمات الفلاحية التي أنشأتها الدولة لأهداف محددة قد فات وقتها والتطورات الحاصلة

في الفلاحة حـ صلت نتيجة بروز حركات ومبادرات ذاتية قام بها الفلاحين لتنظيم أنفسهم ذاتيا بعيدا عن إشراف وتدخل الدولة.

2.2 أثر الكوربوراتية على تمثيل المصالح في قطاع الفلاحة:

لفهم عملية صياغة المصالح في القطاع الفلاحي يفتتد مراعاة العوامل الاجتماعية والثقافية والأيدولوجية، فهي عوامل تمثل نوعا من الهوية المهنية الجماعية التي يوضع من خلالها الفلاحون الصغار والمتوسطون والكبار وتنوع مصالحهم الخاصة في إطار مصلحة مشتركة افتراضية في عالم ريفي لمواجهة أطراف خارج قطاع الفلاحة (الوسطاء، والصنعون، والتجار، والمستهلكون، والجماعات البيئية،... إلخ) أين ينظر إلى هؤلاء على أنهم مسؤولون عن جميع الأضرار التي مست الفلاحين المنتجين، هذا الوضع يشير إليه الباحث "مويانو" بمتلازمة التهميش التي تعكس فقدان النخبة الفلاحية التقليدية لهيمنتها في مجالات السلطة العامة لمصالح النخبة الحضرية والصناعية وهذا ما يفسر تشكيل "جبهات زراعية" للدفاع عن مصالح المنتجين الفلاحين في كثير من البلدان (Ortega, p. 150).

على ضوء هذا نتجه إلى تحليل واقع نظام التمثيل النقابي المصلحي السائد في قطاع الفلاحة بالجزائر الذي يستدعي العودة إلى المرحلة الاشتراكية التي اتسمت بهيمنة الدولة على الاقتصاد (رأسمالية الدولة) ومن خلالها سعت الحكومات المتعاقبة بعد الاستقلال إلى فرض نظام سياسي مهيمن ودكتاتوري لتأسيس نظام اقتصادي اشتراكي غريب لقي رفضا لدى غالبية الفلاحين وهذا لأسباب وجيهة تتعلق بالمشاوة والعدالة ومع ذلك تكيف الفلاحون الجزائريون مع ما فرض عليهم آنذاك (Bendjeffal, p. 15)، والمتمثل في تبني نظام الحزب الواحد الذي يقود الدولة ببرنامج وإيدولوجية اشتراكية وفرض سيطرته على مختلف المنظمات الجماهيرية ومنها الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، فبموجب ميثاق طرابلس لسنة 1964 والميثاق الوطني لسنة 1976 ودستور 1978 الذي نصت فيه المادة 100 على وضع المنظمات الجماهيرية تحت إشراف الحزب ومراقبته ومكلفا بالتعبئة الواسعة لفئات الشعب لتحقيق كبريات المهام السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتوقف عليها تنمية البلاد والنجاح في بناء الاشتراكية، ومن خلالها تعززت سيطرة الدولة

على هذه التنظيمات المهنية الممثلة لفئة الفلاحين وفقا لما نص عليه الميثاق الوطني لسنة 1976 و1986 وأكد فيهما على أن المنظمات الجماهيرية ومنها الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين أصبحت امتدادا طبيعيا لحزب جبهة التحرير الوطني، تضطلع بوظيفة تعبئة فئات الشعب لتحقيق كبرى المهام السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتوقف عليها تنمية البلاد والنجاح في بناء الاشتراكية، في هذا الإطار نص النظام الداخلي للحزب في المادة 120 لسنة 1980 على أن لا يمكن أن يكون مناضلا داخل الحزب ما لم يتحمل مسؤولية داخل التنظيمات الجماهيرية (دبلة، صفحة 197)

ولتكريس هذا التوجه في القطاع الفلاحي تم تأسيس الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين (UNPA) سنة 1974 بجعله تنظيم يحتكر تمثيل فئة الفلاحين الذي تعتبره الحكومة شريك أساسي في قطاع الفلاحة وكل ما يتعلق بسياسة الفلاحة، وعلى الرغم من هذه الأهمية التي يحظى بها منذ تأسيسه من أجل مساعدة الحكومة على تنفيذ سياستها الإصلاح الزراعية في الحقبة الاشتراكية أسس لتنظيم وتأطير الفلاحين للدفاع عن مصالحهم، وعلى هذا الأساس يعتبر الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين النقابة الجامعة لفئة الفلاحين، وهذا ما يفسر وجود قطاع الفلاحة بدون هيكلية وتنظيم مهني متقن مقارنة بالقطاعات الأخرى رغم الأهمية التي يحظى بها عند الدولة علاوة على الأساليب المتبعة في تطوير هذا القطاع الذي لم يؤد إلى خلق فاعلين كوربوراتيين (Corporate Actors) نظرا لعدم استقلاليته وتبعيته لأن العديد من وظائفه الظاهرية تؤديها وزارة الفلاحة، وهذا نتيجة السياسة الفلاحية المعتمدة منذ الاستقلال التي قامت على تأمين معظم الأراضي الفلاحية في ضمن برنامج الثورة الزراعية، ولذلك فهذه المنظمة تتألف من فلاحين لا يملكون آراضي لأنها ملك للدولة باستثناء بعض الفلاحين وهذا ما يمنع من بروز أشكال جديدة للملكية، علاوة على هذا يفقد هذا الهيكل التمثيلي إلى أي إرث من النضال النقابي المستقل قبل تأسيسه واندماجه في حزب جبهة التحرير الوطني وهذا ما جعله قليل النشاط السياسي وأقل تماثلا وتأثيرا مقارنة ببعض المنظمات الجماهيرية الجزائرية (Rouadjia, 1994, p. 210).

وقد جاء تأسيس هذا التنظيم النقابي (المصلحي) لتكريس الاشتراكية في قطاع الفلاحة التي جعلت هذا القطاع مهيكلا وفق نمط "الكوربوراتية العضوية" جعل هذا التنظيم النقابي كأداة للتعبئة السياسية لا ممارسة الوظيفة التمثيلية لمصالح الفلاحين، في هذا السياق صمم هذا التنظيم المهني في الحقبة الاشتراكية ليحل محل الإدارة حيث كان عمال الفلاحة في القطاع العام وصغار الفلاحين يدفعون اشتراكات للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، كما أنه يضم الموظفين الإداريين والمهندسين العاملين في قطاع الفلاحة تحت مسمى "الفلاحين" (BENARKAT, p. 42)، وقد اعتمدت الدولة على هذا التنظيم في الوسط الريفي خلال عقدي السبعينات والثمانينات لتسهيل تغلغل الدولة وإرساء أسسها للتحكم في المناطق الريفية نظرا للأهمية الديموغرافية التي تمثلها هذه المناطق، في هذا الإطار أتاحت سياسة الإصلاح الزراعي مجالا أوسع لتنمية هذه المناطق التي تسودها المزارع العائلية المنتجة للسلع البسيطة أو الصغيرة وهي مناطق الإنتاج تمثل الأقل سيطرة للدولة والأكثر ربحية سمته بعض الدرا سات بالمزارع العائلية التجارية وبالمزارع الرأسمالية المنفتحة (Seddon, 2025) (yeomen)

وتبع لهذا كان ولا يزال الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين المنظمة النقابية المحتكرة لتمثيل الفلاحين في الجزائر ويمكن تفسير ذلك إلى العراقيل والصعوبات التي واجهتها عملية تحديث القطاع الفلاحي وإصلاحه، حيث لم تؤد سياسة الصناعة المصنعة والصناعات التحويلية وعدم تكاملها وانسجامها مع القطاع الفلاحي مما حال دون بروز مزيد من أشكال التمايز الاقتصادي والاجتماعي للفلاحين وجعل مشاكلهم تتشأ من خصائص معينة لأنشطتهم وللمنتجات التي يقومون بزراعتها، وهذا ما أدى مع مرور الوقت إلى إحداث تغييرات مهمة في نظام تمثيل المصالح والدفاع عنها، ومن المعروف أن هذا النوع من المنظمات المهنية البيئية التي تضم جمعيات الفلاحين وجمعيات الأعمال الفلاحية في هيكل تمثيلي واحد ومتكامل تقوم على الدفاع عن المصلحة المشتركة المفترضة لجميع الفئات المشاركة في المجمع الفلاحي والصناعي، ولعل أن هذه المنظمات المهنية البيئية تتشأ بصورة آلية وكنتيجة لمأسسة العلاقات بين

مختلف قطاعات المجمع الفلاحي الصناعي وبين قطاعات المجتمع الأخرى والدولة (Ortega, pp. 155-160).

ومن باب التوضيح أكثر التطورات الكبيرة التي حققتها الجزائر في قطاعي الصناعة والإدارة من حيث هيكلية المؤسسات والشركات الوطنية عملت على استقطاب أعداد كبيرة من اليد العاملة تم هيكلتها في منظمات نقابية قوية ومتنوعة ومتمكّلة قادرة على ممارسة الضغط على الأجهزة البيروقراطية الحكومية تمكنت هذه المنظمات من تحقيق مكاسب اجتماعية كبيرة، حيث نجد المركزية النقابية التي يمثلها الإتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) رغم أنها وجه من أوجه الكوربوراتية العضوية التابع للدولة وارتباطه الوثيق بأجهزتها البيروقراطية، إلا أن نضالاته التاريخية (الشهيد عيسات إيدر) ضد المستعمر جعله يظهر نوع من الاستقلالية من حيث الدفاع والسهر عن حقوق العمال بممارسته وظيفته الوساطة المهنية عبر ممارسة الضغوط وحتى الاحتجاج وهي أرسى هياكل لتفاوض الموظفين والعمال مع الجهات الرسمية في الدولة، وغالبا ما كانت تحرص المركزية النقابية في مطالبها على حماية تدابير الرعاية الاجتماعية والحفاظ عليها وعدم تغييرها، في المقابل من ذلك نجد قطاع الفلاحة الذي حظي باهتمام كبير عند الدولة منذ الاستقلال والتي عملت على تأهيل قطاع الفلاحة وجعلها "غير منعزلة" باعتبارها فرع من فروع الاقتصاد الوطني وهذا ما تعكسه تبني الثورة الزراعية التي جاءت لتحديث الفلاحة وذلك للحد من التبعية الغذائية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي للدولة الجزائرية، ورغم هذا الرهان الكبير الذي يتطلب وجود تنظيم ذو طابع كوربوراتي قوي ومبني على نظام تمثيلي خاص للدفاع بصورة موحدة عن مصالح الفلاحين إلا أن تشجيعهم كان ينحصر وبشكل متزايد على المشاركة كمواطنين في الأحداث السياسية من دون أن يتمتعوا بامتيازات مهنية وتنظيمية خاصة بهم.

إن هذا التنظيم النقابي المصلحي القائم حاليا الذي أسس وصمم لأجل تجسيد الخيارات الاشتراكية جعلت الفلاحة سجيئة لهذا النهج، حيث لم يبادر الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين بأي تحرك مطلبى سوى حركتين في شهر أوت عام 1990 وفي شهر فبراير عام 1991 أين نظم خلالها "احتجاجا على مطلب استعادة الأراضي المؤممة"، وهي حركة خفت وطأتها مع حالة الفلتان الأمني التي

عاشتها الجزائر في عقد التسعينيات جعلت الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين يستبدل أولوياته الفلاحية بأولويات أخرى: بقاء الفرد، وبقاء الشعب، بقاء الدولة، وتحت هذا الشعار استخدمت هذه المنظمة "المصلحية-المهنية" في أغراض أخرى أفرغته من جوهره، حيث لم تعد هذه المنظمة في مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق "تمثل مسار التحديث الفلاحي بإعانات الدولة" فالمطالب التحديثية لقاعدتها لم تعد تصنع إليها، وفي ظل هذا الوضع بقيت هذه المنظمة ذات طابع قانوني وهيكل عمالي وجماعي لكن من دون معنى لأنها مناقضة تماما للمفهوم الليبرالي للفلاحة الذي يقوم على تعددية الفاعلين وخصخصة الفلاحة (BENARKAT, p. 42).

وعلى ضوء هذا يمكن تشخيص مكان ضعف هذا التنظيم المهني الفلاحي (الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين) رغم انتعاش دوره نسبيا في فترات الأولى من التحول الاقتصادي والسياسي الذي مرت به الجزائر مع نهاية الثمانينات وكان من المفترض أن يؤدي إلى تحوله إلى تنظيم مهني بحث يدافع عن مصالح الفلاحين (المهنية - professionalism) إلا أن مسار الأحداث في عقد التسعينيات أدت بهذا التنظيم إلى عدم التحول وبأن يكون تنظيما مهنيا يحظى بولاء الفلاحين الحقيقيين له، ومن باب التوضيح أكثر فعند مقارنته مع النقابات المهنية لقطاعي الصناعة والإدارة المنضوية ضمن إطار الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي تمكن من إضفاء "المهنية" على أدواره وبارساء أسس جديدة للتعاون والتشاور والتحاور بين مختلف الفاعلين من خلال اجتماعات الثلاثية (سابقا) التي كانت تضم كل من الحكومة والمركزية النقابية ورجال الأعمال، في نفس السياق في نجد الفاعلين في قطاع الفلاحة ونظرا للنمط التقليدي الغالب عليه وضعف الاتحاد الوطني الفلاحين الجزائريين نلاحظ غياب مثل هذه الاتفاقيات واللقاءات ما يعني أن هذا التنظيم المهني - المصلحي يشير إلى إنقطاع الصلة بالفلاحين الحقيقيين، حيث لا تزال هذه المنظمة الجماهيرية تطرح سؤال من هم الفلاحين ما جعلها تفقد "مكانتها كمحاور وكشريك أساسي للحكومة" ولم تعد هذه المنظمة الفلاحية كذلك تضمن "التعبير عن الاحتياجات والمطالب" لأنها فقدت "أساسها" حيث لم تعد تجمع "الفلاحين والعاملين في القطاع الفلاحي العام ومديري وعمال وموظفي وزارة الفلاحة أو المنظمات الفلاحية شبه

التابعة لها"، كما أنها لم تعد "منتشرة في جميع أنحاء البلاد" ولم تعد "ت لعب دورا في إرساء تنظيم يجمع بين الدولة والمنتجين"، فقد أدت التدابير الإصلاحية المتخذة مع نهاية الثمانينات في سبيل إضفاء طابع المهنية على النشاط الفلاحي بجعل الفلاحين يدفعون اشتراكاتهم لدى غرف الفلاحة التي أصبحت تملك الحق في الاعتراف بهم كفلاحين من عدمه وهي المهمة التي كان يقوم بها الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين فيما سبق لكن بعد ذلك طالته انتقادات بخصوص طبيعة الأعضاء المنخرطين فيه (ما هو الفلاح الحقيقي؟) ولعل أن هذا السؤال جعل غرف الفلاحة تطرح تساؤلات تدور حول طبيعة الأعضاء الموجودين فيها ومدى تمثيلها للفلاحين (BENARKAT, p. 42)

يشير هذا الواقع إلى أن الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين باعتباره تنظيم نقابي مصلحي مهني لكنه لا يزال يفتقد إلى وجود قاعدة مهنية صلبة ومتينة هذا ما يطرح تساؤل حول الفلاح الحاضر الغائب الذي لا يخدم الأرض ويمارس مهام أخرى خارج قطاع الفلاحة هذا من جهة، من جهة أخرى وصل أغلبية الفلاحين إلى مرحلة الشيخوخة وهذا ما يجعل المنخرطين والعديد من قادة هذا التنظيم تتغير مهامهم ومنهم من يفتقد للأهلية، فالبنية التنظيمية للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين - رغم مرور فترة طويلة على تأسيسه - لا تزال تفتقد للمهنية وتطغى عليه النظرة التقليدية للفلاحة، وهذا ما يبرز جليا في ازدياد نفوذ رواد الأعمال الفلاحين في الشؤون الاقتصادية والسياسية سواء كانوا ينحدرون من المناطق الريفية أو بانتمائهم إلى أحزاب سياسية أم لا، حيث أصبح هؤلاء يعتبرون بمثابة النخب المحلية الممثلة للمناطق الريفية بولائهم لبعض الأحزاب السياسية المهيمنة، التي قامت بتعيين وجهاء "منتخبين" لنقل المصالح السياسية للسلطة المركزية إلى المستوى المحلي، بالنسبة لهؤلاء أصحاب الأعمال الفلاحين الجدد أصبح الانخراط والقيام بعمل التمثيل في الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين أمرا مهما للحصول على المعلومات التي تمكنهم من التأثير السياسي، لهذا يقوم العديد من هؤلاء يسعون أيضا إلى الانخراط في المنظمات المهنية الفلاحية المحلية الاستشارية ممثلة في الغرف الفلاحية والجمعيات الفلاحية، التي يحصل من خلالها هؤلاء المستثمرون على المعلومات خاصة سواء تلك المتعلقة بدعم الدولة أو في إمكانية تأثيرهم على القرارات المتعلقة بالإعانات العمومية، ومن الملفت

للافتباه هنا أنه فئة قليلة من الفلاحين الجزائريين الذين حصلوا على قطع صغيرة من أراضي الدولة والذين يتمتعون بالعضوية في المكتب الإداري لغرف الفلاحة، حيث لا تتجاوز مشاركة هذه الفئة النشطة رواد الأعمال الفلاحين الذين يدركون جيدا أهمية العلاقات الشخصية في الإدارة التي تعمل الانتماءات السياسية المقربة من السلطة المركزية من تسهيلها، وعلى ذكر هذا تتكون القوائم المحلية لأحزاب السلطة بشكل رئيسي من بعض رواد الأعمال الذي يبذلون جهودا على المستوى المحلي لتكون بمثابة نخب محلية مقابل الحصول على امتيازات الدعم الفلاحي بعد الانتخابات (Amichi, p. 656).

على ضوء هذا يبدو أن الأهمية الكبيرة التي أولتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال لقطاع الفلاحة أدت إلى نشوء نظام تمثيلي ترابطي عضوي (الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين □ الغرف الفلاحية) للتعبير عن المصالح المهنية والاجتماعية للفلاحين، وقد تزامن هذا مع مؤسسة وهيكلية السياسة الفلاحية وبناء الدولة التي جعلت تمثيل المصالح في قطاع الفلاحة مبني على هيمنة واحتكار هذه المنظمات المهنية التي تتفاوض على المصالح الاجتماعية للفلاحين وتحظى بالاعتماد لدى الأجهزة البيروقراطية للدولة، ونتيجة لترابط المصالح داخل قطاع الفلاحة نشأ هذا النمط التمثيلي "الكوربوراتي العضوي" الذي يقوم على التسويات السياسية لمصالح الفلاحين بين السلطات العامة والمنظمات المهنية الفلاحية، ورغم التحول السياسي والاقتصادي الذي عرفته الجزائر منذ نهاية الثمانينات إلا أن الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين لا يزال ينشط وفقا للمنطق التقليدي السائد في المرحلة الاشتراكية بجعله أداة للتعبئة السياسية وليس قوة اقتراح في قطاع الفلاحة، كما أن دور هذه المنظمة المهنية تعتبر الممثل الوحيد والشرعي للفلاحين لكن دورها في ممارسة الوساطة المهنية يبقى ضعيفا وغير فعال نظرا لهيمنة وسيطرة الأجهزة البيروقراطية التابعة لوزارة الفلاحة على فرض الأفكار والتصورات الخاصة بتحديث الفلاحة.

إن تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق منذ 1989 يفترض أن يجعل المنظمات المهنية الفلاحية تشتغل وفق الأطر المهنية لكن هذا التنظيم النقابي لا يزال يجد صعوبة في التحول إلى المهنية في ممارسة وظائفه بل بقي محافظا على تصوراته وأفكاره الاشتراكية على اعتبار أنه أسس كمنظمة جماهيرية من أجل خدمة

الحزب والدولة، ونتيجة لهذا نلاحظ أن الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين انخرط في الممارسة السياسية طيلة العقدين الأخيرين (1999-2019) جند لخدمة مساعي النخبة الحاكمة (الرئيس بوتفليقة) الرامية إلى إعادة بعث المشروع الوطني وعودة الدولة إلى سياسة دعم وإعادة بناء القطاع الفلاحي بمسح ديون الفلاحين ودعمهم بإعانات، وقد سمح هذا الوضع بعودة الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين وانتعاش دوره عبر دعم السلطة السياسية وخدمة أجندتها من دون ممارسة مهمة الوساطة المهنية والدفاع عن الفلاحين وهذا ما أقفد مصداقيته وتراجع قاعدته خاصة مع بلوغ الجيل الأول من الفلاحين سن الشيخوخة، وأمام هذا الوضع فإنه من الصعوبة بمكان تطوير التنظيم المهني والمصلي في القطاع الفلاحي ويصعب من تحديد الأهداف وتحقيقها ما لم تتم إعادة النظر في المقاربة المعتمدة في هيكلة وتنظيم مهنة الفلاحة باعتبارها من المتطلبات الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي .

في هذا الصدد يمثل إشراك الفلاحين أمرا محوريا وهذا لتغيير سلوكهم ونظرتهم للتعاونيات المهنية والتي تتطلب الرفع من المستوى الثقافي والتحصيل العلمي يعد عاملا مهما وحاسما في مشاركة الفلاحين في التعاونيات الفلاحية، ويتطلب ذلك تامين و تعزيز ثقافة العضوية التي تستلزم من الحكومة تكثيف جهودها في الترويج لمزايا مشاركة الفلاحين في التعاونيات والتعريف بها بطرق أكثر فعالية من أجل الرفع من أداء السياسات الفلاحية وتطوير القطاع الفلاحي (Benmehaia, 2016, p89).، ولهذا فان ضمان مستقبل الفلاحة وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر مرهون بوجود هياكل ومنظمات تجسد المهنية (professionalism) ذات فعالية لا تثير مسألة التمثيل بل تنصب اهتماماتها حول تطوير مهنة الفلاحة من خلال الدفاع والمشاركة في رسم السياسة الفلاحية وبالدفاع عن مصالح الفلاحين الحقيقيين بممارسة النضال النقابي الحقيقي للتحرر من الممارسات السياسية والقيود البيروقراطية السائدة في قطاع الفلاحة، الذي يبدو أنه بحاجة ماسة إلى تجديد وتطوير التنظيم المهني في هذا القطاع وتنويع الفاعلين فيه باستقطاب جيل الشباب المتعلمين، بما يؤدي إلى كسر الصورة النمطية التقليدية "لمهنة الفلاح" التي تتطلب ممارستها وفقا للأساليب العلمية والتكنولوجية لكسب رهان الأمن الغذائي.

خاتمة:

تشير تجارب البلدان الأوروبية الرائدة في مجال التنظيم المهني لقطاع الفلاحة أنه لا يمكن فصل الفلاحة عن تطورات الدولة الحديثة، التي خلقت ما يسمى في أدبيات السياسة المقارنة بظاهرة الكوربوراتية وهي ظاهرة أنتجت الدولة المتدخلة وفي إطارها لعبت مثل هذه المنظمات المهنية والمصلحة دورا كبيرا في تحديث وتطوير الفلاحة من خلال مهمة الوساطة والنضال النقابي للحصول على دعم الدولة لتطوير قطاع الفلاحة، ما جعل قطاع الفلاحة يتسم بعلاقة خاصة مع الدولة وهذا ما تظهره عملية الإصلاح الذي غالبا ما تثير جدلا واحتجاجات من طرف المنظمات المهنية الفلاحية، وفي هذا الشأن يبرز أثر الكوربوراتية في تحديد طبيعة العلاقة الموجودة بين الدولة وهذه المنظمات والتي يمكن أن تكون علاقتها مبنية على أسس الإيديولوجية السياسية التي أدت على نشوء نمط الدولة الكوربوراتية (العوضوية) أين تسيطر الدولة على المنظمات النقابية والمهنية، وفي المقابل يوجد نمط الكوربوراتية الجديدة (التعددية/ الديمقراطية) يقوم على وجود تنظيم اجتماعي وسياسي مبني على التمثيل السياسي الديمقراطي للمصالح تضطلع به المنظمات النقابية والمهنية (الكوربوراتية الجديدة) الذي نشأ استجابة لمنطق التطور الرأسمالي للفلاحة.

بناء على هذا نجد أن تدخل الدولة الجزائرية بعد الاستقلال من خلال الاعتماد على "رأسمالية الدولة" في تطوير وتحديث القطاع الفلاحي (الثورة الزراعية) من خلال تنظيم العلاقة بين الأرض ووسائل الإنتاج والمنتجين، وهذا ما يعكس الأهمية الكبيرة التي حظيت بها الفلاحة عند الدولة في المرحلة الاشتراكية أين تم تأميم الأراضي الفلاحية لبسط سيطرتها على قطاع الفلاحة بغية تطويره وتحديثه، وفي هذا السياق كانت الدولة الفاعل الوحيد في هذا القطاع مما وفر ظروف مواتية لنشوء وتمدد الدولة الكوربوراتية في مختلف قطاعات الفلاحة جعل نظام التمثيل المهني والمصلحة للفلاحين مجرد واجهة ويوظف لتحقيق الهيمنة باحتكار التمثيل المهني في هذا القطاع ولمنع بروز فاعلين مهنيين جدد لهم مبادرات مغايرة، وما يعزز هذا النظام التمثيلي الكوربوراتي العوضوي هو ملكية الدولة للأراضي الفلاحية (التأميم) وأحققتها في البت فيها

ما جعل القطاع الفلاحي يعيش في حالة من الانغلاق علاوة على هيمنة التسيير البيروقراطي لبرامج الإصلاح وصعوبة الانفتاح على الأفكار الجديدة. في سياق التحول السياسي والاقتصادي الذي عرفته الجزائر مع نهاية الثمانينيات فرضت على الدولة إصلاح الفلاحة وذلك بمحاكاة تجارب التحديث الفلاحي في الدول الأوروبية وتطبيقها في الجزائر وهذا بإذ شاء منظمات مهنية ومحلية لتنفيذ سياسات فلاحية جديدة تماشيًا مع هذا التحول، وهذا بإعادة تنظيم وهيكلية قطاع الفلاحة وفقًا لـ "سفة المهنية" وهو التصور الذي قامت عليه تماشيًا وهذا التحول بإعادة هيكلية القطاع الفلاحي وتأطير الفلاحين بأطر جديدة رغم المساعي والجهود التي تبذلها السلطات العمومية لإضفاء "المهنية" (Professionalism) على ممارسة النشاط الفلاحي، ورغم تطبيق هذه الإصلاحات الجريئة إلا أن نظام التمثيل المهني والمصلي في قطاع الفلاحة أبان على صعوبة التحول نحو تكريس المهنية في القطاع الفلاحي، وهذا بسبب فشل الإصلاحات المعتمدة في هذا القطاع التي لم تؤد إلى تطويره وتحديثه وتطوير آليات الإنتاج الفلاحي، ولعل أن ذلك يعود إلى علاقة التبعية للأجهزة البيروقراطية لوزارة الفلاحة وافتقادها للاستقلالية وحرية المبادرة الذي هو شرط لنجاح هذه المنظمات المهنية التي تبدو وكأنها منظمات ذات طابع إداري تحت وصاية أجهزة وزارة الفلاحة.

ولعل أن هذا الوضع نتاج عوامل تاريخية وسياسية واقتصادية ومتعلقة أيضا بصناعات المجتمع الريفي، وكل هذه العوامل أدت إلى قيام نظام للتمثيل المهني والمصلي تابع وكامتداد للأجهزة البيروقراطية (الكوربوراتية العضوية) الذي نشأ ضمن إطار التسيير الاشتراكي للفلاحة، الذي فرض ممارسة الرقابة والإشراف عوض نسج علاقات للتنسيق والتعاون والشراسة الحقيقية، ورغم أن هذه المنظمات المهنية وجدت لتلعب دورًا في تحديث الفلاحة إلا أن إضفاء صبغة "المهنية" على نظام التمثيل المهني - المصلي يعد أمرًا معقدًا يحتاج إلى إصلاحات عميقة في قطاع الفلاحة تؤدي إلى ظهور نمط "الكوربوراتية الجديدة".

- Amichi, A. H. (2022). The rural social contract in Morocco and Algeria: reshaping through economic liberalisation and new rules and practices. . *The Journal of North African Studies, Volume 27*(Issue 4).
- Bedrani, S. (2000). L'intervention de l'Etat dans l'agriculture en Algérie : constat et propositions pour un débat. : CIHEAM, 1995. P89. *Options Méditerranéennes : Série B. Etudes et Recherches*(14).
- BENARKAT, H. (2011 , Juin). Coopération et association dans la politique agricole en Algérie : l'enjeu sociétal. *Revue Sciences Humaines, n°35*.
- Bendjeffal, B. (2019). Algerian Agriculture: The Aftereffects of the History. *Research & Reviews: Journal of Agriculture and Allied Sciences*. Récupéré sur Visit for more related articles at <https://www.rroij.com/ArchiveJAAS/currentissue-agriculture-and-allied-sciences.php>
- Benmechaia, M. A. (2016, p89). THE PROPENSITY TO COOPERATE AMONG PEASANT FARMERS IN ALGERIA: AN ANALYSIS FROM BIVARIATE APPROACH . *International Journal of Food and Agricultural Economics, Vol4* (No4).
- Coulomb(eds), P. (1991). *FARMERS AND POLITICS IN FRANCE* . . Enstone ,Oxon (UK): The Arkleton Trust.
- COX, G. P. (1987, January). FARMERS AND THE STATE: A CRISIS FOR CORPORATISM. *Volum 58*. (Issue 01.).
- CULPEPPER, P. D. (1993, July). Organisational Competition and the Neo - Corporatist Fallacy in French Agriculture. *WEST EUROPEAN POLITICS, Vol16*(No.3).
- Daugbjerga, A. S. (2012). An introduction to the 'new' politics of agriculture and food . *Policy and Society*(31).
- Entelis, J. J. (1987). . Mechanization, Mobilization and the Market: Algerian Agricultural Policy in Transition. In : Terroirs et sociétés au Maghreb et au Moyen Orient. *Études sur le Monde arabe*,(N 02).
- Fairbairn, B. (1991). *Farmers, capital, and the state in Germany, c. 1860–1914*. . Saskatchewan: Centre for the Study of cooperative University of Saskatchewan.
- Gaudin, J. –p. (2004). *L'action publique*. . paris: Presses de sciences po et dalloz.

- JL MURDOCH, J. (2025). Consulté le 10 15, 2025, sur The State and Agriculture in Rural Wales: https://pure.aber.ac.uk/ws/portalfiles/portal/28157298/Murdoch_J_L.pdf
- Keeler, J. T. (1987). *The politics of Neo -Corporatism in Franc: Farmers .the state and Agricultural Policy Making in the Fifth Republic* . New York : Oxford University press.
- Koch, G. F. (1991). . Corporatism and 'political context' in the Federal Republic of Germany. , 1991,. *Environment and Planning C: Government and Policy*, volume 9(01).
- Muller, P. (1980). *Genèse et élaboration d'une nouvelle politique agricole en France.(1945-1965) these de doctorat de science politiques* . Grenoble : universite de Grenoble .
- Muller, P. (2009). *Les politiques publiques*. Paris: Edition QUE SAIS-JE ?
- Muller, P. E. (1987). *L 'Etat en action (politique publiques et corporatismes)*. Paris: presses universitaires en France .p80.
- Muller, P. (Grenoble). *Genèse et élaboration d'une nouvelle politique agricole en France(1945-1965). these de doctorat de science politique*. 1980: universite de Gronoble.
- Muller., P. (1990). Les politiques publiques entre secteurs et territoires. *In: Politiques et management public*, vol. 8(n° 3).
- Munk, P. C. (2015). The Transformations of Neo-Corporatism: Comparing Denmark and Switzerland over Time. Paper presented for the workshop “Conceptualizing and Comparing Interest Groups and Interest Group Systems”, ECPR Joi. *The Transformations of Neo-Corporatism: Comparing Denmark and Switzerland over Time. Paper presented for the workshop “Conceptualizing and Comparing Interest Groups and Interest Group Systems”*, (p. ECPR Joint Sessions of Workshops). Warsaw.
- Ortega, A. C. (1995). CORPORATISM AND NEW FORMS FOR REPRESENTING AGRICULTURE INTERESTS: A THEORETICAL APPROACH REVISTA DE ECONOMIA. *SOCIOLOGIA RURAL*, VOL 36 (N° 4).
- Muller Pierre,. (2000, janvier- Avril). La politique agricole française: l'État et les organisations professionnelles. *l'économie rurale*(N°255-256), pp. 33-39. Consulté le 10 15, 2025, sur https://www.persee.fr/doc/ecoru_0013-0559_2000_num_255_1_5153
- Rouadjia, A. (1994). *Grandeur et décadence de l'Etat algérien*. Paris: Karthala.

Seddon, D. (2025, 10 07). *Agrarian Reform Under State Capitalism in Algeria 1989*. Récupéré sur <https://merip.org/1989/01/pfeifer-agrarian-reform-under-state-capitalism-in-algeria/>

Servoline, C. (1985). *Les politiques agricoles. (Les politiques publiques)* . (1. edition, Éd.) paris: presse universitaires de France.

Winter, M. (2008, March). Corporatism and Agriculture in the U.K.: The Case of the Milk Marketing Board. *Sociologia Ruralis*, Vol 24 (Issue 2).

الموند جبرائيل وبنجهام بويل وروبرت مندت، (1996). *السياسة المقارنة إطار نظري* (الإصدار ط1 (محمد زاهي بشير المغربي، المترجمون) بنغازي ليبيا: منشورات جامعة قار يونس

بلحاج صالح. (2015). *السياسات العامة (الديناميكيات والمعارف)*. الجزائر: دار بن مرابط .

بومدين سليمان و براضية زاوي. (2017). *سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر . مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي*(العدد 02).

دبلة عبد العالي. (2004). *الدولة الجزائرية الحديثة (الاقتصاد والمجتمع والسياسة)* . الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع.

سكشيوني بجورن بيكمان ولويد. (2007). *أنظمة العمل والبرلة في إفريقيا(ترجمة عزة خليل)* .

عبد القادر عبد، العالي. (2021). *الدولة والهيمنة على المجتمع الدولة الكوربوراتية التسلطية وقيود الانتقال الديمقراطي في الجزائر. مجلة عمران*(27).

عارف محمد نصر. (2002). *ابستمولوجيا السياسة المقارنة* (الإصدار ط1). بيروت: المؤسسة الجامعية لنشر والتوزيع والنشر.

عماد فواز. (2018, 03 04). ، *نظرة على النظرية الكوربوراتية، العدد 4442، تاريخ التصفح يوم : 2018/03/04* . تم الاسترداد من الحوار المتمدن: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=413130>

الرديسي حمادي. (2016). تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكيك الدولة. *مجلة سياسات عربية* (العدد 18).